

الفصل الرابع

ضمانات وحوافز الاستثمار

في المؤسسات الرياضية

بجمهورية مصر العربية

- ✧ مقدمة وأهمية البحث
- ✧ أسباب تناول الموضوع
- ✧ أهداف البحث
- ✧ المصطلحات
- ✧ إجراءات البحث
- ✧ عرض ومناقشة النتائج
- ✧ الاستخلاصات والتوصيات

ضمانات وحوافز الاستثمار في المؤسسات الرياضية

بجمهورية مصر العربية⁽¹⁾

مقدمة وأهمية البحث:

الاستثمار هو استخدام المال أو تشغيله بقصد تحقيق هذا الاستخدام فيكثر المال وينمو "مجمع اللغة العربية 1997" (حسن الشافعي الاستثمار والتسويق 2006). والاستثمار أحد الوسائل الأساسية لتنفيذ برنامج التنمية ومن أهم العوامل المؤثرة على التغيير البنائي للاقتصاد الوطنى. ويتوقف نجاح سياسة التنمية على حجم الاستثمارات المتاحة وكيفية توزيعها، وتحويل الاقتصاد المركزى إلى آليات السوق الحر والاتجاه بقوة نحو خصخصة الشركات والمشروعات، وتشجيع المستثمرين على المستوى المحلى والدولى. (سهير مختار 1993) (حسن الاستثمار 2006) (اشرف العجيلى 1999)

كما أن الاستثمار عمل هدفه زيادة رأس المال أو زيادة موارد عن طريق تشغيله أو استغلاله بهدف زيادته أى وظيفة الاستثمار هى تشغيل الأصول والاستثمار فى المؤسسات الرياضية يتيح تبادل المنفعة بين المستثمرين والموارد البشرية (العاملين بالمؤسسة لجميع الأنشطة المختلفة) والإمكانات المادية، ومناخ الاستثمار هو الظروف البيئية المحيطة من الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية للدولة. (السمان 1991) (جميل وصالح العصفور 1996) (David 1999)

(1) أ د / حسن احمد عطية الشافعي

د / نادي أحمد علي عبد المجيد

والاستثمار فى المؤسسات الرياضية يهدف زيادة رأس المال للمؤسسات الرياضية عن طريق توظيف رأس المال من خلال المؤسسات الرياضية عن طريق الأنشطة الرياضية المختلفة مما يؤدي إلى تبادل المنفعة بين المستثمرين لاستثمار أموالهم وبين المؤسسات الرياضية المختلفة لاستثمار إمكاناتهم المادية والبشرية اللازمة للأنشطة الرياضية (اللاعب - الإدارى - الجمهور). (حسن الاستثمار والتسويق 2006).

وللاستثمار فى المؤسسات الرياضية أهداف تتركز فى تحقيق العائد أو الربح المادى عن طريق المشروعات المختلفة فى مجالات التربية البدنية والرياضة، والمحافظة على قيمة الأصول أو المحافظة على قيمة رأس المال الأسمى للمستثمر فى المشروع، وضمان السيولة النقدية اللازمة من الأهداف الأخرى للمستثمر لتغطية متطلبات العمل وعملية الإنتاج وتغطية حالات الطوارئ. (العيساوى 2001) (حسن الاستثمار 2006)

ويعد أنواع الاستثمار فى التربية البدنية والرياضة تتضح فى :

1. الاستثمار الحقيقى والاستثمار المالى.
2. الاستثمار طويل الأجل وقصير الأجل (علاقة تكاملية وليست تنافسية).
3. الاستثمار المستقل والاستثمار المحفز.
4. الاستثمار المادى والاستثمار البشرى.

فالاستثمار الحقيقى هو استثمار الأصول الحقيقية كاستثمار المبانى والمشروعات وفى المكان والأراضى وهذا النوع أساس فى الدخل القومى. (وهذا النوع هو موضوع البحث)

والاستثمار المالى هو الذى يتعلق بالاستثمار فى الأوراق المالية كالأسهم والسندات وشهادات الإيداع.

والاستثمار طويل الأجل هو الذى يأخذ شكل الأسهم والسندات ويطلق عليه استثمار رأس المال، ف شراء الأسهم والسندات المطروحة لأول مرة فإنهم يقومون بالاستثمار الحقيقى، وإذا كانت مطروحة و متداولة سابقا يعتبر استثمارا ماليا.

والاستثمار قصير الأجل هو الاستثمار بالأوراق المالية على شكل أذونات وشهادات الإيداع ويطلق عليه استثمار نقدى.

والاستثمار المستقل هو أساس فى زيادة الدخل القومى ويتمثل فى قطاع الأعمال، الحكومى أو بشكل استثمار أجنبى.

والاستثمار المحفز هو الذى يأتى نتيجة لزيادة الدخل عن طريق استثمار جزء من الادخار، فالعلاقة بين الاستثمار المستقل والمحفز علاقة تراكمية ودورية ويتصف بصفة التوليد الذاتى والاستمرارية وينقل الاقتصاد إلى حالة أفضل.

والاستثمار المادى هو الاستثمار التقليدى والذى يتمثل فى الاستثمار الحقيقى، والاستثمار البشرى يكون الإنسان فيه هو هدف التنمية ووسيلتها، ويتمثل الاستثمار فى المجالات الآتية " التعليم - الصحة - الثقافة - ومجالات التدريب والتأهيل ومجالات التربية البدنية والرياضة " (صيام 1998) (حسن الاستثمار 2006) .

وجاء فى هذا القانون الإجراءات كاملة لكيفية الحصول على التراخيص لمزاولة النشاط فى المحافظات المختلفة وتحديد دور الصندوق

الاجتماعى للتنمية فى التنسيق بين الجهات والمؤسسات المحلية والأجنبية والدولة المهتمة برعاية تلك المنشآت.

- من دراسة محمد محمود إبراهيم مندور (1997) "دراسة تقييمية لإدارة مجمع الصالات الرياضية المغطاة بهيئة استاد القاهرة" استهدفت الدراسة على التعرف على الهدف الذى أنشئت من أجله الصالات المغلقة كمنشأة قومية، وأسلوب إدارة الصالات المغطاة، ووضع مشروع مقترح لكيفية إدارة الصالات المغلقة فى ظل الفكر الاقتصادى والاستثمارى، كما توصلت الدراسة إلى عدم الاستفادة والاستغلال الجيد لإمكانات الصالات المتوفرة.

- من دراسة أشرف محمود حسن العجيلى (1999) "معوقات الاستثمار فى المجال الرياضى فى جمهورية مصر العربية" استهدفت الدراسة على التعرف على معوقات الاستثمار فى المجال الرياضى، وصور وأفكار الاستثمار فى المجال الرياضى وتوصلت الدراسة إلى وجود معوقات خاصة بالوعى الاستثمارى الرياضى، عدم معرفة أهمية الاستثمار الرياضى، عدم الاقتناع بان مجالات التربية الرياضية مجالات استثمار، وان الاستثمار فى الرياضة يتطلب تكلفة عالية.

- دراسة عطية سعد الشبراخيتى (2006) "استثمار الأندية المصرية لنشاط رياضة كرة القدم اقتصاديا" استهدفت الدراسة التعرف على الواقع والعوائد الاقتصادية لاستثمار الأندية المصرية لنشاط رياضة كرة القدم، وتوصلت الدراسة إلى تشجيع الاستثمار الرياضى بالوعى به، وتسهيل الإجراءات الإدارية للاستثمار الرياضى، تطبيق نظام الاحتراف الرياضى، استحداث مصادر غير تقليدية للتمويل، والتنسيق بين الجهات الحكومية المعنية لخدمة الاستثمار.

- من دراسة معتز مصطفى شيجه (2008) "مدخل إدارى معاصر لاستثمار المؤسسات الرياضية" استهدفت الدراسة التعرف على عوامل دراسات الجدوى كمدخل إدارى معاصر لاستثمار المؤسسات الرياضية "إستاد جامعة الإسكندرية" كمؤسسة رياضية، وتوصلت الدراسة إلى وضع مشروع استثمارى مكون من مراحل دراسات الجدوى المتمثلة فى "هدف المشروع - دراسة الجدوى التمهيديّة - دراسات الجدوى التفصيلية - تقييم المشروع - تنفيذ المشروع"

- من دراسة حسن أحمد الشافعى، دنيا محمد عادل (2008) "التأجير التمويلى كمصدر للاستثمار فى المؤسسات الرياضية" استهدفت الدراسة التعرف على التأجير التمويلى كمصدر من مصادر التمويل فى المؤسسات الرياضية "الأندية والاتحادات الرياضية"، وتوصلت الدراسة إلى أهمية التمويل بصفة عامة فى المؤسسات الرياضية فى توفير المال اللازم، ويعد أداة للتخطيط للمؤسسة وضرورى للتحوّل الاقتصادى المعاصر، وان مصادره مباشرة وهى "أصول ملكية المؤسسة ومصادر طويلة الأجل وقصيرة الأجل"، ومصادر غير مباشرة وهى "التمويل بالاستئجار والبيع - الاستئجار - استئجار الخدمة والاستئجار المالى"، مع ضرورة مراعاة مفهوم وأهمية التأجير التمويلى الصحيح فى المؤسسات الرياضية ومميزاته وعيوبه ودوره حياة التأجير التمويلى فى المؤسسات الرياضية من قبل التسجيل والتمويل والخدمة ومرحلة إنهاء العقد، ومراعاة الشروط التى يجب مراعاتها لإنشاء بيئة تنظيمية للتأجير التمويلى فى المؤسسات الرياضية.

- من دراسة سمير محمد صلاح عبد السلام (2008) "جدوى الاستثمار الرياضى فى مجال السباحة" استهدفت الدراسة إلى التعرف على جدوى الاستثمار الرياضى فى مجال السباحة من خلال الواقع الاقتصادى لاستثمار الأندية الرياضية لرياضة السباحة، أساليب الاستثمار الرياضى لحمامات السباحة، العائد الاقتصادى والاجتماعى لاستثمار السباحة بالأندية، التشريعات واللوائح الخاصة باستثمار الأندية المصرية لرياضة السباحة، وتوصلت إلى وضع نموذج يحقق هذه المحاور مجتمعة.

- من دراسة ستيفن Stevens (1995) "التسويق الرياضى فى المدارس والجامعات" استهدفت الدراسة التعرف على أفضل طرق التسويق وأنسبها فاعلية فى المدارس والجامعات، وتوصلت الدراسة إلى أفضل طرق التسويق واستخدام الوقت الكامل فى التسويق الذاتى ووضع خطط تسويق مكتوبة، وضع ميزانية واضحة للتسويق الرياضى، البث التلفزيونى من أهم وسائل التسويق الرياضى والأكثر تأثيراً فى نجاحه.

- من دراسة بيتز، ستولور Pitts & Stolor (1996) "أساسيات التسويق الرياضى" استهدفت الدراسة معرفة الأساسيات التى تقوم عليها عملية التسويق الرياضى - التطور التاريخى فى التسويق الرياضى - التأكيد على أن الرياضة أصبحت صناعة قوية تقوم على ركائز اقتصادية، وتوصلت الدراسة أن عملية التسويق تتم من خلال أنظمة المعلومات التى تزيد من دقة اختيار الأساليب التسويقية المناسبة للمنتج، أن صناعة الرياضة والتسويق الرياضى وجهان لعملة واحدة، تتميز عملية التسويق الرياضى بالشمول سواء كانت أنشطة ترويجية أو تنافسية.

- من دراسة شيفلد هالان Sheffield Hallan (2000)
"الآثار الاقتصادية للأحداث الرياضية الكبرى - دراسة حالة لمدينة
شيفليد الصناعية" استهدفت الدراسة التعرف على الدور الذي يمكن
أن يلعبه الاستثمار للأحداث الرياضية فى مساعدة عملية التنمية
الاقتصادية فى مدينة شيفليد ، وتوصلت الدراسة إلى أن العوائد المالية
للأحداث الرياضية خلال عامى 1996 - 1998 فى مدينة شيفليد
قدرت بحوالى 10.4 مليون جنيه استرليني خلال فترة 21 يوم من هذه
الأحداث.

أهداف البحث:

1) التعرف وتحديد ضمانات وحوافز الاستثمار في المؤسسات الرياضية بجمهورية مصر العربية وذلك من خلال:

- أ - ضمانات الاستثمار في المؤسسات الرياضية.
- ب- الشركات والمشروعات والمنشآت الرياضية الذي يسري عليها
أحكام قانون الاستثمار.

2) حوافز الاستثمار في المؤسسات الرياضية

- أ - الإعفاءات الضريبية.
- ب- تخصيص الأراضي.
- ج - المناطق الحرة.
- د- تيسيرات إجراءات الاستثمار.

وفقا لأحكام قانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم 8 لسنة
1998 ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم 1247
لسنة 2004.

تساؤلات البحث:

1. هل يوجد قانون ضمانات الاستثمار في المؤسسات الرياضية
2. ما هو مفهوم وأهمية ضمانات الاستثمار في المؤسسات الرياضية؟
3. ما هي الشروط الواجب مراعاتها في ضمانات الاستثمار في المؤسسات الرياضية؟
4. هل يطبق قانون حوافز الاستثمار في المؤسسات الرياضية من قبل المسؤولين من حيث الإعفاءات الضريبية - تخصيص الأراضي - المناطق الحرة - تيسيرات إجراءات الاستثمار.
5. ما هي العقبات التي يمكن أن تواجه تطبيق ضمانات وحوافز الاستثمار في المؤسسات الرياضية؟

المصطلحات:

- **الاستثمار:** هو عمل هدفه زيادة رأس المال أو زيادة الموارد عن طريق تشغيل المال أو استغلاله بهدف زيادته أي أن وظيفة الاستثمار تشغيل الأصول عن طريق البرامج والخطط والمشروعات في التربية البدنية والرياضة. (2006)
- **المؤسسات الرياضية:** تتمثل في المجلس القومي للرياضة - الرئاسة العامة لرعاية الشباب - وزارة الشباب - اللجنة الأولمبية الوطنية - الاتحادات الرياضية للألعاب المختلفة فردية وجماعية أولمبية وغير أولمبية - الأندية الرياضية والاجتماعية - مراكز الشباب "القرى والمدن" - الاتحادات الرياضية الفرعية "القوات المسلحة والشرطة والعمال والشركات" - المؤسسات التعليمية المختلفة لجميع مراحل

العمر- الجمعيات الأهلية والمؤسسات الخاصة لذوى الاحتياجات الخاصة - مؤسسات وسائل الإعلام والاتصال - الجمعيات الأهلية العاملة بالمجال الكشفى والترويحي - المؤسسات الإنتاجية والصناعية - المؤسسات السياحية والرياضة السياحية.

إجراءات البحث:

• منهج البحث: استخدم فريق البحث المنهج الوصفي المسحي لمناسبته لطبيعة البحث .

• مجتمع البحث:

- استهدف فريق البحث عينة عمدية من مجالس الإدارة الخاصة بالمجلس القومى للرياضة والمجلس القومى للشباب واللجنة الاولمبية والاتحادات والأندية الرياضية ومراكز الشباب الآتية :

- الاتحادات الرياضية الأكثر نشاطا وهى: (كرة القدم - اليد - السلة - الجمباز)

- الأندية الكبرى بمحافظة الإسكندرية والبحيرة وهم: (سموحة - سيورتج - الاولمبى - الاتحاد السكندرى - دمنهور)

- مراكز الشباب المتطورة وهى: (العبور - المطار - السيوف - القبارى - الشلالات)

ومن أسباب اقتصار فريق البحث على هذه العينة الممثلة من أعضاء مجالس الإدارة بالمؤسسات الرياضية سالفه الذكر أنها:

- تمثل الإدارة العليا بهذه المؤسسات والتي لها صلاحية اتخاذ القرار.

- لها القدرة على إحداث التغيير والتطوير بما يتناسب ويسهم في تطوير العملية الإدارية بالمؤسسات الرياضية من أجل النهوض بالحركة الرياضية .

• حجم العينة: بلغ أفراد عينة البحث (180) فرد موزعة على المؤسسات الرياضية السابق ذكرها.

لاتساق الداخلي لمعاملات الارتباط بين العبارات ومجموع المحور

ن = (30)

المحور الثاني: حوافز الاستثمار في المؤسسات الرياضية					رقم المفردة	المحور الأول: ضمانات الاستثمار في المؤسسات الرياضية	رقم المفردة
أ- الإعفاءات الضريبية.	ب- تخصيص الأراضي	ج- المناطق الحرة.	د- تيسيرات إجراءات				
0.528	40	0.444	20	0.826	1	0.536	1
0.655	41	0.665	21	0.668	2	0.581	2
0.591	42	0.826	23	0.535	3	0.483	3
0.826	43	0.517	24	0.571	4	0.662	4
0.482	44	0.528	25	0.642	5	0.655	5
0.674	45	0.691	26	0.826	6	0.425	6
0.583	46	0.475	27	0.523	7	0.547	7
0.561	47	0.826	28	0.477	8	0.528	8
0.633	48	0.608	29	0.411	9	0.717	9
0.566	49	0.619	30	0.658	10	0.668	10
0.706	50	0.701	31	0.533	11	0.445	11
0.784	51	0.653	32	0.826	12	0.683	12
0.692	52	0.582	33	0.584	13	0.506	13
0.475	53	0.571	34	0.553	14	0.517	14
0.831	54	0.617	35	0.661	15		
0.802	55	0.533	36	0.854	16		
0.812	56	0.854	7	0.840	17		
0.832	57	0.840	38	0.837	18		
0.811	58	0.837	39	0.831	19		

دلالة معاملات الارتباط 0.304 عند مستوى 0.05

يتضح من الجدول دلالة معاملات الارتباط بين العبارات ومجموع المحاور مما يدل على صدق العبارات في تمثيل هذه المحاور.

معامل الارتباط بين محاور الاستمارة

ن=30

م	المحاور	الارتباط بالمجموع	الدلالة
1	ضمانات الاستثمار في المؤسسات الرياضية	0.651	دال
2	حوافز الاستثمار في المؤسسات الرياضية: أ- الإعفاءات الضريبية. ب- تخصيص الأراضي. ج- المناطق الحرة. د- تيسيرات إجراءات الاستثمار	0.588	دال

دلالة معامل الارتباط 0.304 عند مستوى 0.05

يتضح من الجدول دلالة معاملات الارتباط بين المحاور والدرجة الكلية للاستمارة ومما يدل على صدق تمثيل المحاور لمجموع الاستمارة.

• الثبات:

استخدم الباحث لاستخراج معامل الثبات طريق الاختبار وإعادة الاختبار test retest على الاستمارة حيث تم تطبيق الاستمارة على عينة عشوائية من نفس المجتمع وبلغ قوامها 30 مفردة وذلك بفواصل زمنية (الفترة البيئية) من (15 : 20) يوم من التطبيق الأول خلال الفترة من 2008/10/1 والى 2008/10/15 ثم إعادة التطبيق من 2008/11/1 إلى 2008/11/15.

جدول معاملات الثبات بالتجزئة النصفية ومعامل الفاكر ونباخ
لمحاور ومجموع الاستمارة

ن=30

المحور	عدد العبارات	العبارات الفردية		العبارات الزوجية		الارتباط بالتجزئة النصفية	معامل الفاكر ونباخ
		ع	م	ع	م		
الأول	14	3.04	15.28	2.91	15.19	0.875	0.854
الثاني	58	2.75	15.45	2.81	14.83	0.843	0.882
المجموع	72	11.22	56.58	11.15	54.78	3.468	3.458

يتضح من الجدول أن معاملات الارتباط بطريقة التجزئة النصفية لمحاور الاستمارة قد تراوحت بين (0.843، 0.875) ولمجموع الاستمارة (3.468)، ومعامل الفاكر ونباخ قد تراوحت بين (0.882، 0.854) ولمجموع الاستمارة (3.458) مما يدل على أن الاستمارة ومحاورها ذات معاملات ثبات عالية.

خطة المعالجة الإحصائية

قد تمت المعالجة الإحصائية في 2003/1/16 وقد اعتمد

الباحث في المعالجات الإحصائية لنتائج البحث علي:

- 1- الأهمية النسبية للنسب المئوية لجميع العبارات التي وردت في الاستبيان
- 2- النسبة المئوية

أي أن الباحث استخدم لتحقيق أهداف البحث الآتي:

- 1- النسب المئوية لتكرارات آراء مجموعات عينة البحث

عرض ومناقشة النتائج

جدول رقم (1) النسب المئوية ومربع كاي لعبارات المحور الأول
(ضمانات الاستثمار في المؤسسات الرياضية)

م	العبارات	نعم		إلي حد ما		لا	
		ك	%	ك	%	ك	%
1	- لضمانات الاستثمار للمؤسسات الرياضية - يراعي الآتي: لا يجوز تأمين الشركات أو المشروعات أو المنشآت الرياضية أو مصادراتها (مادة 8 من قانون رقم 8 لسنة 1997	89	79.46	20	17.86	3	2.68
2	- لا يجوز فرض الحراسات بالطريق الإداري علي الشركات أو المشروعات والمنشآت الرياضية أو الحجز علي أموالها أو الاستيلاء أو التحفظ عليها أو تجميدها أو مصادراتها. مادة 9 من قانون رقم 8 لسنة 1997	102	91.07	9	8.04	1	0.89
3	- لا يجوز لأية جهة إدارية التدخل في تسعير المنتجات الرياضية أو الخدمات الرياضية للمشروعات أو الشركات. مادة 10 من قانون رقم 8 لسنة 1997	92	82.14	14	12.50	6	5.36

تابع جدول رقم (1) النسب المئوية ومربع كاي لعبارات المحور الأول
ضمانات الاستثمار في المؤسسات الرياضية

م	العبارات	نعم		إلى حد ما		لا		كا
		ك	%	ك	%	ك	%	
4	- لا يجوز لأي جهة إدارية إلغاء أو إيقاف التنفيذ بالانتفاع بال عقارات التي رخص بالانتفاع بها للشركة أو المشروع أو المنشأة الرياضية أو بعضها إلا في حالة مخالفة شروط الترخيص مادة 11 من قانون رقم 8 لسنة 1997	87	77.68	18	16.07	7	6.25	♦♦100.73
5	- يكون للشركات أو المشروعات والمنشآت الرياضية الحق في تملك أراضي البناء والعقارات المبنية اللازمة لمباشرة نشاطها والتوسع في أيا كانت جنسية الشركاء أو مجال أقامتهم وانسب مشاركتهم (مادة 12 قانون رقم 8 لسنة 1997)	91	81.25	17	15.18	4	3.57	♦♦117.98
6	- عدم الإخلال بأحكام القوانين واللوائح والقرارات المنظمة للاستيراد. مادة 13 قانون رقم 8 لسنة 1997	85	75.89	26	23.21	1	0.89	♦♦99.66
7	- لا تخضع شركات المساهمة أو التوصية بالأ سهم أو ذات المسؤولية المحدودة التي يقصر نشاطها علي المجالات المشار إليها في المادة (1) من هذا القانون لإحكام المواد 17،18،19،41	92	82.14	20	17.86	0	0.00	♦♦46.29

تابع جدول رقم (1) النسب المئوية ومربع كاي لعبارات المحور الأول
(ضمانات الاستثمار في المؤسسات الرياضية)

م	العبارات	نعم		إلي حد ما		لا	
		ك	%	ك	%	ك	%
8	<p>مادة (1) نصت علي: تسري أحكام هذا القانون علي جميع الشركات والمنشآت لمزولة نشاطها في أي من المجالات الآتية:</p> <ul style="list-style-type: none"> - استصلاح واستزراع الأراضي البور والصحراوية. - الإنتاج الحيواني والداجني والسمك. - الصناعة والتعدين. - الفنادق والموتيلات والشقق الفندقية والقرى السياحية والنقل السياحي والرياضية السياحية. - النقل المبرد والثلاجات الخاصة بحفظ الحاصلات الزراعية والمنتجات الصناعية والمواد الغذائية ومحطات الحاويات وصوامع الفلال. - النقل الجوي وخدماته. - النقل البحري لأعالي البحار. - الخدمات البترولية لأعمال الحفر ولاستكشاف 	88	78.57	24	21.43	0	0.00

تابع جدول رقم (1) النسب المئوية ومربع كاي لعبارات المحور الأول
(ضمانات الاستثمار في المؤسسات الرياضية)

م	العبارات	نعم		إلي حد ما		لا	
		ك	%	ك	%	ك	%
2	<ul style="list-style-type: none"> - ونقل وتوصيل الغاز. - الإسكان غير الإداري. - البنية الأساسية - مياه الشرب - صرف - كهرباء - طرق واتصالات. - المستشفيات والمراكز الطبية التي تقدم 10 % بالمجان. - التأجير التمويلي. - ضمان الاكتتاب في الأوراق المالية. - رأس المال المخاطر. - إنتاج برامج وأنظمة الحسابات الآلية. - المشروعات الممولة من الصندوق الاجتماعي. المشروعات أو الشركات أو المنشآت الرياضية في مختلف مجالاتها (الإدارة - التعليم - التدريب - الترويج). 						

تابع جدول رقم (1) النسب المئوية ومربع كاي
لعبارة المحور الأول (ضمانات الاستثمار في المؤسسات الرياضية)

م	العبارات	نعم		إلى حد ما		لا	
		ك	%	ك	%	ك	%
1	نصت مادة (17) من قانون رقم 8 لسنة 1997 علي: - تعفي من الضريبة علي إيرادات النشاط التجاري والصناعي أو الضريبة علي أرباح شركات الأموال بحسب الأحوال وأرباح الشركات والمنشآت التي تمارس نشاطها خارج الوادي القديم وكذلك أنصبه الشركاء فيها ، يستوي في ذلك أن تكون منشأة خارج هذا الوادي أو منقولة منها ولذلك لمدة 20 سنة تبدأ من أول سنة مالية تالية ببداية الإنتاج أو مزاولة النشاط - ويصدر بتجديد المناطق التي يسري عليها هذا النص قرار من مجلس الوزراء	98	87.50	14	12.50	0	0.00
2	نصت مادة 18 من قانون رقم 8 لسنة 1997 علي: - تستكمل الشركات والمنشآت والمشروعات الممولة من الصندوق الاجتماعي للتنمية القائمة في	86	76.79	25	22.32	1	0.89

تابع جدول رقم (1) النسب المئوية ومربع كاي
لعبارات المحور الأول (ضمانات الاستثمار في المؤسسات الرياضية)

م	العبارات	نعم		إلى حد ما		لا	
		ك	%	ك	%	ك	%
	تاريخ العمل بهذا القانون والتي تزاوّل نشاطها في المجالات المشار إليها في المادة (1) من هذا القانون، ومدة الإعفاء المنصوص عليها في المادتين السابقتين إذا كانت مدد الإعفاء المقررة لها لم تنتهي في ذلك التاريخ						
3	نصت مادة 19 من قانون رقم 8 لسنة 1997 علي: - في تطبيق أحكام المواد السابقة تشمل السنة الأولى للإعفاء المدة من بدء الإنتاج أو مزاولة النشاط بحسب الأحوال حتى نهاية السنة المالية التالية بذلك. - وعلي الشركة أو المنشأة أخطار الجهة الإدارية المختصة بتاريخ بدء الإنتاج أو مزاولة النشاط خلال شهر من ذلك التاريخ.	86	76.79	20	17.86	1	5.36

عرض النتائج:

يتضح من الجدول رقم (1) أن آراء عينة البحث قد تراوحت بين نسبتي 76.79% و 91.07% وأن جميع العبارات حققت نسبة اعلي من 75% وهي النسبة التي ارتضاها الباحث في تفسيره لنتائج الدراسة.

مناقشة النتائج:

يري الباحث من خلال العرض السابق للجدول رقم (1) أن آراء عينة البحث قد اتفقت على بعض العبارات الأساسية والفرعية التي حققت نسبه 75% فأكثر والتي تعني موافقة عينة البحث عليها.

وتضح من الجدول رقم (1) والخص بعبارات المحور الأول ضمانات الاستثمار في المؤسسات الرياضية أن جميع العبارات دالة إحصائياً عند مستوي (0.01).

ويتضح من الجدول رقم (1) انه قد اتفقت آراء عينة البحث علي لا يجوز تأمين الشركات أو المشروعات أو المنشآت الرياضية أو مصادراتها أو فرض الحراسات بالطريق الإداري علي الشركات أو المشروعات والمنشآت الرياضية أو حجز علي أموالها أو الاستيلاء أو التحفظ عليها أو تجميدها أو مصادراتها أو التدخل في تسعير المنتجات الرياضية أو الخدمات الرياضية للمشروعات أو الشركات ولا يجوز لأي جهة إدارية إلغاء أو إيقاف التنفيذ بالانتفاع بالعقارات التي رخص بالانتفاع بها للمشروعات الرياضية.

كما اتفقت عينة البحث علي العبارة رقم (5) حيث حققت نسبة 81.25% علي أن يكون للشركات أو المشروعات الرياضية الحق في

تملك أراضي البناء والعقارات اللازمة للمشروع وحق التوسع فيه مع عدم الإخلال بالقوانين واللوائح والقرارات للاستيراد.

وقد اتفقت أراء عينة البحث علي العبارة رقم (8) علي أن جميع المشروعات والشركات الحق في تملك الأراضي اللازمة للمشروع كما هو الحال في المجالات الآتية استصلاح الأراضي - الإنتاج الحيواني - الصناعة - الفنادق - النقل - الإسكان - الصحة - الخدمات البترولية - المشروعات الرياضية.

وقد اتفقت عينة البحث علي العبارات (10، 11، 12، 13، 14) حيث حققت هذه العبارات نسبة اعلي من 75% وهي النسبة التي ارتضاها الباحث في تفسير نتائج البحث حيث اتفق عينة البحث علي أن تعفي من الضريبة جميع إيرادات النشاط التجاري والصناعي والشركات والمنشآت التي تمارس نشاطها خارج الوادي وذلك لمدة 20 عام حيث تبدأ ببدء الإنتاج حتي نهاية السنة المالية التالية وعلى جميع الشركات أو المشروعات أخطار الجهة الإدارية المختصة بتاريخ بدء مزاولة النشاط خلال شهر من ذلك التاريخ بما في ذلك المشروعات الرياضية ولا يجوز لأي شخص أن يزاول مهنة أو حرفة في المنطقة الحرة العامة وبصفة دائما سواء مهنة رياضية أو غيرها إلا بعد الحصول علي تصريح بذلك من رئيس مجلس إدارتها طبقا للأوضاع والشروط التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون وبعد سداد السم المحدد 500 جنية سنويا.

جدول رقم (2)
النسب المئوية ومربع كاي لعبارات المحور الثاني (حوافز الاستثمار في المؤسسات الرياضية)

م	العبارات	نعم		إلى حد ما		لا	
		ك	%	ك	%	ك	%
2	أ - الإعفاءات الضريبية للمؤسسات الرياضية يراعي الآتي: - تعفي من الضريبة علي إيرادات النشاط التجاري والصناعي الرياضي أو الضريبة علي أرباح شركات الأموال بحسب الأحوال - أرباح الشركات والمنشآت والمشروعات الرياضية وأنصبة الشركاء فيها وذلك لمدة خمس سنوات تبدأ من أول سنة مالية - تالية لبداية الإنتاج أو مزاوله النشاط	93	83.04	19	16.96	0	0.00
3	- تسري مدد الإعفاء المنصوص عليها في المادتين (16،17) علي الشركات والمنشآت الرياضية الممولة من الصندوق الاجتماعي للتنمية. قانون رقم 8 لسنة 1997	88	78.57	22	19.64	2	1.79
4	- عشرة سنوات للشركات والمنشآت والمشروعات الرياضية داخل المناطق الصناعية الجديدة. مادة 16 من قانون لرقم 8 لسنة 1997	86	76.79	20	17.86	6	5.36

تابع جدول رقم (2)
النسب المئوية ومربع كاي لعبارات المحور الثاني (حوافز الاستثمار في المؤسسات الرياضية)

م	العبارات	نعم		إلى حد ما		لا	
		ك	%	ك	%	ك	%
5	- أرباح الشركات والمنشآت والمشروعات الرياضية التي تمارس نشاطها خارج الوادي القديم وكذلك أنصبة الشركات فيها، لمدة عشرين سنة تبدأ من أول سنة مالية. تالية لبداية الإنتاج أو مزاولة النشاط. مادة 17 من قانون رقم 8 لسنة 1997	88	78.57	19	16.96	5	4.46
6	- علي الشركة أو المنشأة أو المشروعات الرياضية إخطار الجهة الإدارية المتخصصة بتاريخ بدء الإنتاج أو مزاولة النشاط خلال شهر من ذلك التاريخ حتى تطبيق الإعفاءات. مادة 19 من القانون رقم 8 لسنة 1997	102	91.07	7	6.25	3	2.68
7	- تعفي من ضريبة الدمغة ومن رسوم التوثيق والشهر عقود تأسيس الشركات والمنشآت والمشروعات الرياضية وعقود القرض والرهن المرتبطة بأعمالها وذلك لمدة خمس سنوات من تاريخ قيدها في السجل التجاري. مادة 20 من قانون 8 لسنة 1997	105	93.75	6	5.36	1	0.89

تابع جدول رقم (2)
النسب المئوية ومربع كاي لعبارات المحور الثاني (حوافز الاستثمار في المؤسسات الرياضية)

م	العبارات	نعم		إلى حد ما		لا	
		ك	%	ك	%	ك	%
8	- يعفي من الضريبة علي أرباح شركات الأموال مبلغ يعادل نسبة من رأس المال المدفوع تحدد سعر البنك المركزي المصري للإقراض والخصم عن سنة المحاسبة وذلك بشرط أن تكون الشركة من الشركات المساهمة أو أسهمها مقيدة بأحدي بورصات الأوراق المالية مادة 21 من قانون رقم 8 لسنة 1997	98	87.50	8	7.14	6	5.36
9	- تعفي من الضريبة علي إيرادات رؤوس الأموال المنقولة عوائد السندات وصكوك التمويل والأوراق المالية الأخرى المماثلة التي تصدرها شركات المساهمة بشرط أن تطرح في اكتتاب عام وان تكون مقيدة بإحدى بورصات الأوراق المالية. مادة 22 من قانون رقم 8 لسنة 1997	83	75.11	26	23.21	3	2.68

تابع جدول رقم (2)
النسب المئوية ومربع كاي لعبارات المحور الثاني (حوافز الاستثمار في المؤسسات الرياضية)

م	العبارات	نعم		إلى حد ما		لا	
		ك	%	ك	%	ك	%
10	- تسري علي الشركات أو المنشآت أو المشروعات الرياضية أحكام المادة (4) من قانون تنظيم الإعفاءات الجمركية الصادر بالقانون رقم 186 لسنة 1986 الخاصة بتحصيل ضريبة جمركية بفضة موحدة مقدارها 5% من القيمة علي جميع ما تستو ردة من آلات ومعدات وأجهزة لازمة لإنشائها. مادة من قانون رقم 8 لسنة 1997	83	75.11	24	21.43	5	4.46
11	- تعفي من الضريبة المنصوص عليها في المادة (16) من هذا القانون التوسعات التي توافق عليها الجهة الإدارية وذلك لمدة خمس سنوات أو يسري علي هذه التوسعات الإعفاءات المنصوص عليها في المادتين (20،23) من هذا القانون. مادة 23 مكرر من قانون رقم 8 لسنة 1997	85	75.89	23	20.54	4	3.57

جدول رقم (2)
النسب المئوية ومربع كاي لعبارات المحور الثاني (حوافز الاستثمار في المؤسسات الرياضية)

م	العبارات	نعم		إلي حد ما		لا	
		ك	%	ك	%	ك	%
12	- تعفي الإرباح الناتجة من اندماج الشركات أو المشروعات الرياضية أو تقسيمها أو تغيير شكلها القانوني من الضرائب والرسوم التي تستحق بسبب الاندماج أو التقسيم أو تغيير الشكل القانوني مادة (24) من القانون رقم 8 لسنة 1997	85	75.89	23	20.54	4	3.57
13	- تعفي الشركة والمنشآت أو المشروعات الرياضية الدامجة والمندمجة أو التي يتم تقسيمها أو تغيير شكلها القانوني بالإعفاءات المقررة لها قبل الاندماج أو التقسيم أو تغيير الشكل القانوني إلي أن تنتهي مدد الإعفاء الخاصة بها ولا يترتب علي الاندماج أو التقسيم أو تغيير الشكل القانوني أية إعفاءات ضريبية جديدة مادة 25 من قانون 8 لسنة 1997	84	76.32	25	22.32	6	5.36

تابع جدول رقم (2)
النسب المئوية ومربع كاي لعبارات المحور الثاني (حوافز الاستثمار في المؤسسات الرياضية)

م	العبارات	نعم		إلي حد ما		لا	
		ك	%	ك	%	ك	%
15	- تخصيص الأراضي : • يجوز بقرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح الوزير المختص تخصيص الأراضي المملوكة للدولة أو للأشخاص الاعتبارية العامة للشركات والمنشآت أو المشروعات الرياضية التي تقام في مناطق معينة في المجالات المحدودة في المادة (1) من قانون رقم 8 لسنة 1997 وذلك دون مقابل وطبقا للإجراءات المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية لهذا القانون مادة 28 من قانون رقم 8 لسنة 1997	97	86.61	12	10.71	3	268
							❖❖71.80

عرض النتائج:

يتضح من الجدول رقم (2) أن آراء عينة البحث قد تراوحت بين نسبتي 75.89% و93.75% وأن جميع العبارات حققت نسبة اعلي من 75% وهي النسبة التي ارتضاها الباحث في تفسيره لنتائج الدراسة.

مناقشة النتائج:

يري الباحث من خلال العرض السابق للجدول رقم (2) أن آراء عينة البحث قد اتفقت على بعض العبارات الأساسية والفرعية التي حققت نسبه 75% فأكثر والتي تعني موافقة عينة البحث عليها.

ويتضح من الجدول رقم (2) والخاص بعبارات المحور الثاني: حوافز الاستثمار في المؤسسات الرياضية أن جميع العبارات دالة إحصائياً عند مستوي (0.01)

ويتضح من الجدول رقم (2) والخاص بقانون الإعفاءات الضريبية للمؤسسات الرياضية الآتي:

أنه قد اتفقت آراء عينة البحث علي الإعفاء من الضريبة علي إيرادات النشاط التجاري والصناعي و في المجال الرياضي.

كما اتفقت آراء عينة البحث علي العبارات رقم (2،3) والتي تحدد مدة الإعفاءات المنصوص عليها في المادتين 16،17 من القانون رقم 8 لسنة 1997.

كما اتفقت آراء عينة البحث علي العبارات رقم (4، 5، 6، 7، 8، 9، 10، 11، 12، 13) والتي تنص علي إعفاء أرباح الشركات والمنشآت والمشروعات الرياضية وذلك لمدة خمس سنوات تبدأ من أول سنة مالية تالية لبداية الإنتاج او مزاولة النشاط ، وعشر سنوات

للشركات وعشر سنوات للشركات والمنشآت والمشروعات الرياضية داخل المناطق الصناعية الجديدة مع إخطار الجهة الإدارية المتخصصة بتاريخ بدء الإنتاج أو مزاولة النشاط.

كذلك اتفقت آراء عينة البحث علي إعفاء عقود تأسيس الشركات والمشروعات الرياضية من ضريبة الدمغة ومن رسوم التوثيق كما اتفقت آراء عينة البحث علي إعفاء رؤوس الأموال المنقولة والعوائد والسندات وكذلك تعفي المنشآت أو المشروعات الرياضية من الإعفاءات الجمركية الخاصة بتحصيل ضريبة جمركية بفئة موحدة مقدارها 5% من القيمة علي جميع ما تستورده من آلات ومعدات وأجهزة لازمة لإنشائها كما اتفقت آراء عينة البحث علي الإعفاء من الضرائب علي التوسعات التي توافق عليها الجهة الإدارية وذلك لمدة خمس سنوات.

كما اتفقت آراء عينة البحث علي أن تعفي الإرباح الناتجة من اندماج الشركات أو المشروعات الرياضية من الضرائب والرسوم وحالة الاندماج أو التقسيم أو تغيير الشكل القانوني لا يمكن تطبيق أية إعفاءات ضريبية جديدة.

واتفقت آراء عينة البحث علي عبارات هذا المحور الخاص بجزء الإعفاءات الضريبية.

ويتضح من الجدول رقم (2) والخاص بقانون تخصيص الأراضي للمشروعات الرياضية الآتي:

اتفقت آراء عينة البحث على تخصيص الأراضي المملوكة للدولة أو للأشخاص الاعتبارية العامة للشركات والمنشآت أو المشروعات الرياضية التي تقام في مناطق معينة في المجالات المحددة في المادة رقم (1) من القانون رقم 8 لسنة 1997 وذلك دون مقابل وطبقا للإجراءات المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية.

جدول رقم (3)
النسب المئوية ومربع كاي لعبارات المحور الثاني (حوافز الاستثمار في المؤسسات الرياضية)

م	العبارات	نعم		إلبي حد ما		لا	
		ك	%	ك	%	ك	%
16	<ul style="list-style-type: none"> - المناطق الحرة. - يكون إنشاء المناطق الحرة التي تشمل مدينة بأكملها بقانون ويقرر من مجلس الوزراء وذلك لإقامة المشروعات. - يجوز بقرار من الجهة الإدارية إنشاء مناطق حرة خاصة تقتصر كل منها علي مشروع واحد. مادة 29 من قانون رقم 8 لسنة 1997. 	91	81.25	17	15.18	4	3.57
17	<ul style="list-style-type: none"> تضع الجهة الإدارية المختصة السياسة التي تسير عليها المناطق الحرة وعلي الأخص: - وضع اللوائح والنظم اللازمة لإدارة المناطق الحرة. - وضع شروط منح التراخيص. - وشغل الأراضي والعقارات. - وقواعد دخول البضائع وخروجها وأحكام قيدها. - ومقابل شغل الأراضي. 	84	75.21	29	25.89	1	0.89

تابع جدول رقم (3)
النسب المئوية ومربع كاي لعبارات المحور الثاني (حوافز الاستثمار في المؤسسات الرياضية)

م	العبارات	نعم		إلي حد ما		لا	
		ك	%	ك	%	ك	%
	- وفحص المستندات والمراجعة. - والنظام الخاص برقابة هذه المناطق. - وحراستها وتحصيل الرسوم المستحقة للدولة (مادة 30 من قانوننا رقم 8 لسنة 1997).						
18	- مراعاة الأحكام التي تقررها القوانين واللوائح بشأن منح تداول بعض البضائع والمواد	88	78.57	22	19.64	2	1.79
20	- كما لا تخضع للضريبة الجمركية والضريبة العامة علي المبيعات وغيرها من الضرائب والرسوم.	84	75.21	23	20.54	7	6.25
21	- لا تخضع المشروعات الرياضية التي تقام في المناطق الحرة والإرياح التي توزعها لأحكام قوانين الضرائب والرسوم السارية في مصر.	89	79.46	18	16.07	5	4.46
22	- تخضع لرسوم سنويا بمقدار (1%) من قيمة السلع لمشروعات التخزين.	86	76.79	18	16.07	8	7.14

تابع جدول رقم (3)
النسب المئوية ومربع كاي لعبارات المحور الثاني (حوافز الاستثمار في المؤسسات الرياضية)

م	العبارات	نعم		إلي حد ما		لا		كا
		ك	%	ك	%	ك	%	
23	- و1% للمشروعات التي لا يتقيد نشاطها الرئيسي إدخال أو إخراج سلع (مادة 35 من قانون رقم 8 لسنة 1997)	98	87.50	8	7.14	6	5.36	♦♦147.93
24	- يلتزم المرخص له بالتأمين علي المباني والآلات والمعدات ضد جميع الحوادث. (مادة 38 من قانون رقم 8 لسنة 1997)	87	77.68	18	16.07	7	6.25	♦♦100.73
25	- دخول المناطق الحرة أو الإقامة فيها وفقا للشروط والأوضاع التي تحددها اللائحة التنفيذية لقانون رقم 8 لسنة 1997 مادة 39	91	81.25	17	15.18	4	3.57	♦♦117.98
26	- لا تسري أحكام القانونين 173 لسنة 1958 باشتراط الحصول علي إذن قبل العمل بالهيئات الأجنبية و231 لسنة 1996 ببعض الأحكام الخاصة بتنظيم عمل المصريين لدي جهات أجنبية 0 مادة 40 من قانون رقم 8 لسنة 1997	92	82.14	14	12.50	6	5.36	♦♦120.93

تابع جدول رقم (3)
النسب المئوية ومربع كاي لعبارات المحور الثاني (حوافز الاستثمار في المؤسسات الرياضية)

م	العبارات	نعم		إلي حد ما		لا		كا
		ك	%	ك	%	ك	%	
27	- عدم مزاولة أي شخص لمهنة أو حرفة في المنطقة الحرة لحسابه بصفة دائمة إلا بعد الحول علي تصريح بذلك. (مادة 41 من قانون رقم 8 لسنة 1997)	87	77.68	18	16.07	7	6.25	❖❖100.73
28	- يحرر عقد العمل من العاملين في المناطق الحرة من أربع نسخ بيد كل طرف من الطرفين نسخة - نسخة لإدارة المنطقة - أخرى لمكتب العمل بالمنطقة - إذا كان العقد بلغة أجنبية - يرفق بكل نسخة - مترجمة (مادة 42) من قانون رقم 8 لسنة 1997	91	81.25	17	15.18	4	3.57	❖❖117.98
29	- يخضع مجلس إدارة الجهة الإدارية المختصة بالقواعد المنظمة - لشئون العاملين في تلك المشروعات ولا تخضع المشروعات لأحكام القانون رقم 113 لسنة 1958 والمادة 24 والفصل الخامس من الباب الثالث من قانون العمل (مادة 43) من قانون رقم 8 لسنة 1997	85	75.89	26	23.21	1	0.89	❖❖99.66

تابع جدول رقم (3)
النسب المئوية ومربع كاي لعبارات المحور الثاني (حوافز الاستثمار في المؤسسات الرياضية)

م	العبارات	نعم		إلي حد ما		لا		كا
		ك	%	ك	%	ك	%	
30	- تسري أحكام قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم 79 لسنة 1975 علي العاملين المصريين بالمشروعات التي تمارس نشاطها في المناطق الحرة. (مادة 44 من قانون رقم 8 لسنة 1997)	98	87.50	8	7.14	6	5.36	♦♦147.93
31	- يعاقب بغرامة لا تقل عن ألفي جنية ولا تجاوز خمسة آلاف جنية كل من خالف حكم المادة (41) من هذا القانون. (مادة 45 من قانون رقم 8 لسنة 1997)	88	78.57	22	19.64	2	1.79	♦♦108.50

عرض النتائج

يتضح من الجدول رقم (3) أن آراء عينة البحث قد تراوحت بين نسبتي 75.21% و87.50% وأن جميع العبارات حققت نسبة اعلي من 75% وهي النسبة التي ارتضاها الباحث في تفسيره لنتائج الدراسة.

مناقشة النتائج

يري الباحث من خلال العرض السابق للجدول رقم (3) أن آراء عينة البحث قد اتفقت على بعض العبارات الأساسية والفرعية التي حققت نسبه 75% فأكثر والتي تعني موافقة عينة البحث عليها. ويتضح من الجدول رقم (3) والخاص بعبارات المحور الثاني: حوافز الاستثمار في المؤسسات الرياضية أن جميع العبارات دالة إحصائيا عند مستوي (0.01).

ويتضح من الجدول رقم (3) والخاص بقانون المناطق الحرة انه قد اتفقت آراء عينة البحث علي إنشاء المناطق الحرة التي تشمل مدينة بأكملها بقانون وبقرار من مجلس الوزراء وذلك لإقامة المشروعات ومنها المشروعات الرياضية ويجوز للجهة الإدارية إنشاء مناطق حرة خاصة بمشروع واحد مثل المشروعات الرياضية.

وقد اتفقت آراء عينة البحث علي أن الجهة الإدارية هي المسئولة عن وضع السياسات التي تسيير عليها المناطق الحرة والتي منها وضع اللوائح والنظم اللازمة لإدارة المناطق الحرة وشروط منح التراخيص وقواعد دخول البضائع وخروجها وشغل الأراضي وفحص المستندات وحراستها وتحصيل الرسوم المستحقة للمشروعات العامة أو الرياضية.

وقد اتفقت آراء عينة البحث علي العبارات الخاصة بالإجراءات المتعلقة بتنظيم العمل والتيسيرات للمشروعات العامة أو الرياضية في تلك المناطق أو المدن الحرة وذلك وفقا لما جاء في القانون رقم (8) لسنة 1997م ولائحته التنفيذية ومن أهم هذه الإجراءات مراعاة اللوائح والقوانين الخاص بتداول بعض البضائع والمواد والتي منها أن لا تخضع هذه البضائع سواء المستوردة أو التي تصدرها المشروعات الرياضية أو المشروعات الأخرى للإجراءات الجمركية وكذلك الإعفاء من الضرائب الجمركية والضريبة العامة علي المبيعات وغيرها من الضرائب والرسوم علي جميع الأدوات والآلات والمهمات ووسائل النقل اللازمة لمزاولة النشاط للمشروعات الرياضية كما تعفي المشروعات الرياضية التي تقام في المناطق الحرة لأحكام قوانين الضرائب والرسوم وإنما تخضع لرسوم تقدر (1%) من قيمة المنتج كما يلتزم المرخص له بالتأمين علي المباني والآلات والمعدات ضد جميع الحوادث.

وقد اتفقت آراء عينة البحث علي العبارات الخاصة بدخول المناطق الحرة أو الإقامة بالمناطق الحرة للمشروعات الرياضية وغيرها من المشروعات وذلك وفقا لللائحة التنفيذية لقانون رقم 8 لسنة 1997 والتي منها الحصول علي إذن قبل العمل بالهيئات الأجنبية وعدم مزاولة أي شخص لمهنة أو حرفة في المنطقة الحرة الا بعد الحصول علي تصريح(مادة 41 من قانون رقم 8 لسنة 1997) بالإضافة إلي أن يحرر عقد العمل من العاملين في المناطق الحرة من أربع نسخ موزعة كالتالي بيد كل طرف من الطرفين نسخة - ونسخة لإدارة المنطقة وأخرى لمكتب العمل وإذا كان العقد بلغة أجنبية يرفق بكل نسخة - نسخة مترجمة وفقا للمادة 42 من قانون رقم 8 لسنة 1997 كمل تطبيق أحكام قانون التأمين

الاجتماعي الصادر بالقانون رقم 79 لسنة 1975 علي العاملين المصريين
بالمشروعات الرياضية والمشروعات الأخرى التي تمارس نشاطها
في المناطق الحرة.

وقد اتفقت آراء عينة البحث علي معاقبة كل من يخالف حكم
المادة 41 من قانون رقم 8 لسنة 1997 بغرامة لا تقل عن ألفي جنية
ولا تزيد عن خمسة آلاف جنية.

جدول رقم (4)
النسب المئوية مربع كاي لعبارات المحور الثاني (حواجز الاستثمار في المؤسسات الرياضية)

م	العبارات	نعم		إلى حد ما		لا		كا2
		ك	%	ك	%	ك	%	
32	- تيسير إجراءات الاستثمار: في الآتي.							
33	- يجوز تحديد رأس مال شركات أو المشروعات الرياضية الخاصة لهذه القانون. (مادة رقم 47 من قانون رقم 8 لسنة 1997)	86	76.79	25	22.32	1	0.89	♦♦102.88
34	- تعرض الحكومة مشروعات القوانين واللوائح والقرارات المرتبطة بشئون الاستثمار علي مجلس إدارة الهيئة لإبداء الرأي (مادة 48).	86	76.79	20	17.86	1	5.36	♦♦97.79
35	- لا يجوز إصدار قرارات بتنظيم أنشاء وتشغيل المشروعات ولا يجوز فرض رسوم ومقابل خدمات عليها أو تعديلها إلا بعد اخذ رأي مجلس إدارة الهيئة وموافقة مجلس الوزراء (مادة 49).	93	83.04	11	9.82	8	7.14	♦♦124.63
36	- الهيئة هي المختصة بجمع وتوفير البيانات والمعلومات المتعلقة بالاستثمار ومتابعة تحديثها (مادة 50).	105	93.75	6	5.36	1	0.89	♦♦184.30

تابع جدول رقم (4)
النسب المئوية مربع كاي لعبارات المحور الثاني (حوافز الاستثمار في المؤسسات الرياضية)

م	العبارات	نعم		إلى حد ما		لا	
		ك	%	ك	%	ك	%
37	- تنشر كل من الجهات الحكومية والهيئات الاقتصادية والخدمية والتي تتعامل مع المستثمرين والتي يصدرها بتجديدها قرار من رئيس مجلس الوزراء مكانا لها من الهيئة وفي كل فرع من فروعها (مادة 51)	98	87.50	8	7.14	6	5.36
63	- تعد الهيئة نماذج موحدة بطلبات الاستثمار وفقا لطبيعة كل نشاط (مادة 52).	86	76.79	18	16.07	8	7.14
67	- يقدم المستثمرين إلى مكاتب الهيئة وفروعها طلبات تأسيس وتسجيل الشركات والمنشآت والمشروعات الرياضية - والحصول على كافة التراخيص والموافقات من جميع الجهات الحكومية المختصة وكذلك طلبات تخصيص الأراضي وتوصيل المرافق والتعاقد عليها (مادة 53).	88	78.57	22	19.64	2	1.79

تابع جدول رقم (4)
النسب المئوية مربع كاي لعبارات المحور الثاني (حواجز الاستثمار في المؤسسات الرياضية)

م	العبارات	نعم		إلى حد ما		لا		كا2
		ك	%	ك	%	ك	%	
68	- يقدم المستثمر إلى الهيئة أو احد فروعها طلبا علي النموذج الذي تعده لهذا الغرض مرفقا به المستندات التي تحددها (مادة 54).	86	76.79	20	17.86	6	5.36	❖❖97.79
69	- تتولي الهيئة إصدار الترخيص النهائي في مدة لا تتجاوز 15 يوم من تاريخ استصدار كافة التراخيص والموافقات المطلوبة من الجهات المختصة (مادة 55).	88	78.57	19	16.96	5	4.46	❖❖105.77
70	- للجهات المنوط بها منح التراخيص إقامة المشروعات حق التفتيش علي هذه المشروعات مادة (56)	102	91.07	7	6.25	3	2.68	❖❖168.23
71	- للهيئة أن ترخص للشركات الأجنبية بإنشاء مكاتب تمثيل وفروع لها في المناطق الحرة (مادة 57)	105	93.75	6	5.36	1	0.89	❖❖184.30
72	- يسدد المستثمر دفعة واحدة ما تفرضه التشريعات من الرسوم المقررة (مادة 58)	98	87.50	8	7.14	6	5.36	❖❖147.93

النسب المئوية مربع كاي لعبارات المحور الثاني (حوافز الاستثمار في المؤسسات الرياضية)
تابع جدول رقم (4)

م	العبارات	نعم		إلى حد ما		لا		كا2
		ك	%	ك	%	ك	%	
73	- يكون التعاقد علي المرافق اللازمة لتنفيذ المشروعات من خلال مكاتب المنشأة في الهيئة وفرعها. (مادة 59).	85	75.11	26	23.21	3	2.68	♦♦41.27
74	- يختص رئيس الهيئة أو من يفوضه بإصدار الشهادات اللازمة للتمتع بالإعفاءات الضريبية وأية إعفاءات أخرى (مادة 60)	85	75.11	24	21.43	5	4.46	♦♦54.65
75	- لأصحاب المنشآت الصناعية الرياضية استيراد القوالب والاستمبات دون رسوم جمركية (مادة 61)	102	91.07	9	8.04	1	0.89	♦♦19.61
76	- لمجلس الوزراء بناء علي عرض رئيس الهيئة تقدير حوافز إضافية للشركات ذات الشهرة العالمية (مادة 62)	88	78.57	22	19.64	2	1.79	♦♦108.50
78	- في حالة مخالفة المشروع لأحكام القوانين واللوائح والقرارات يكون للجهات الإدارية إنذار المستثمر بإزالة أسباب المخالفة في مدة يحددها الإنذار (مادة 63)	86	76.79	20	17.86	6	5.36	♦♦97.79

النسب المئوية مربع كاي لعبارات المحور الثاني (حوافز الاستثمار في المؤسسات الرياضية)
تابع جدول رقم (4)

م	العبارات	نعم		إلى حد ما		لا		كا2
		ك	%	ك	%	ك	%	
79	- يخطر المستثمر الهيئة بتاريخ بدء مزاولة النشاط في المنشآت الجديدة وعند التوسع في المنشآت القائمة (مادة 64)	88	78.57	19	16.96	5	4.46	❖❖105.77
80	- استثناء من أحكام القانون رقم 7 لسنة 2000 في شأن لجان التوفيق في بعض المنازعات. تتولي مساعي تسوية النزاع بين المستثمر وبين أي من الجهات الإدارية لجنة تشكيل في الهيئة برأسه احد رجال القضاء بدرجة مستشار علي الأقل يتم اختياره وفقا لأحكام قانون السلطة القضائية - وعضوية ممثل لاتحاد النشاط المستثمر في وممثل الهيئة - وتباشر اللجنة عملها بناء على طلب المستثمر	102	91.07	7	6.25	3	2.68	❖❖168.23
81	- إذا لم يقبل أطراف النزاع التوصية يعرض علي اللجنة الوزارية المنصوص عليها في المادة 66 من هذا القانون (مادة 65)	105	93.75	6	5.36	1	0.89	❖❖184.30
82	- يصدر رئيس مجلس الوزراء قرار بتشكيل لجنة وزارية للنظر فيما يقدم أو يحال إليها من شكاوى أو منازعات المستثمرين مع الجهات الإدارية مادة 66	88	78.57	22	19.64	2	1.79	❖❖60.50

تابع جدول رقم (4)
النسب المئوية مربع كاي لعبارات المحور الثاني
(حوافز الاستثمار في المؤسسات الرياضية)

م	العبارات	نعم		إلى حد ما		لا	
		ك	%	ك	%	ك	%
83	- يكون للهيئة مجلس وأمناء يضم ممثلين عن المستثمرين وأهل الخبرة والجهات التي تقدم خدمات للمستثمرين مادة 67	86	76.32	22	19.64	9	8.04
85	- يضم ممثلاً لهيئة الميناء وخبراء في النقل البري أو البحري أو الجوي ممثلاً للهيئة للاستثمار والمناطق الحرة وممثلين للشركات والمنشآت العامة في الميناء (مادة 68)	89	79.46	18	16.07	5	4.46
86	- لا تسري الأحكام المنظمة لشركات القطاع العام وقطاع الأعمال العام والعاملين فيها علي الشركات التي تنشأ طبقاً لأحكام هذا القانون وذلك أيأ كان طبيعة الأموال المساهمة أو صفة المساهمين في رؤوس أموالها مادة 69	86	76.79	18	16.07	8	7.14
87	- يلغى كل نص يخالف أحكام هذا القانون رقم 8 لسنة 1997	98	87.50	8	7.14	6	5.36

عرض النتائج

يتضح من الجدول رقم (4) أن آراء عينة البحث قد تراوحت بين نسبيتي 75.11% و93.75% وأن جميع العبارات حققت نسبة اعلي من 75% وهي النسبة التي ارتضاها الباحث في تفسيره لنتائج الدراسة.

مناقشة النتائج

يري الباحث من خلال العرض السابق للجدول رقم (4) أن آراء عينة البحث قد أجمعت على بعض العبارات الأساسية والفرعية التي حققت نسبه 75% فأكثر والتي تعني موافقة عينة البحث عليها.

ويتضح من الجدول رقم (4) والخاص بعبارات المحور الثاني: حوافز الاستثمار في المؤسسات الرياضية أن جميع العبارات دالة إحصائيا عند مستوي (0.01).

ويتضح من الجدول رقم (4) والخاص بتيسيرات إجراءات الاستثمار

• انه قد اتفقت آراء عينة البحث علي أنه اتفقت آراء عينة البحث على انه يجوز تحديد رأس المال للشركات أو المشروعات الرياضية الخاضعة لقانون رقم 8 لسنة 1997.

• لا يجوز فرض رسوم ومقابل خدمات على المشروعات الرياضية إلا بعد اخذ رأي مجلس إدارة الهيئة وموافقة مجلس الوزراء .

• هيئة الاستثمار هي المختصة بجمع وتوفير البيانات والمعلومات المتعلقة بالاستثمار ومتابعة تحديثها في مجالات التربية البدنية والرياضية.

- إعداد الهيئة نماذج موحدة لطلبات الاستثمار ووفقا لطبيعة كل نشاط في المجالات الرياضية.
- وافقت العينة أيضا على العبارات المتعلقة بجميع التيسيرات وإجراءات الاستثمار في المشروعات الرياضية وذلك استرشاداً بما جاء في القانون رقم 8 لسنة 1997 الخاص بضمانات وحوافز الاستثمار. والتي منها تقديم طلبات تأسيس وتسجيل الشركات والمنشآت والمشروعات الرياضية والحصول علي كافة التراخيص والموافقات من جميع الجهات الحكومية المختصة وطلبات تخصيص الأراضي وتوصيل المرافق والتعاقد عليها.
- تتولي الهيئة إصدار الترخيص النهائي في مدة 15 يوم.
- للجهات المسئولة عن التراخيص لإقامة المشروعات حق التفتيش علي هذه المشروعات.
- يسدد المستثمر الرسوم المقررة ويكون التعاقد علي المرافق اللازمة لتنفيذ المشروعات من خلال مكاتب المنشأة في الهيئة أو فروعها.
- علي رئيس الهيئة أن يقوم بإصدار الشهادات اللازمة للتمتع بالإعفاءات الضريبية أو أي إعفاءات أخرى.
- من حق أصحاب المنشآت الصناعية أو الرياضية استيراد القوالب والاستمبات دون رسوم جمركية.
- في حالة المخالف لهذه القوانين واللوائح والقرارات يكون للجهات الإدارية إنذار المستثمر لإزالة أسباب المخالفة في مدة محددة.

لابد ان يخطط المستثمر الهيئة بتاريخ بدء مزاولة النشاط
في المنشآت الجديدة وعند التوسع في المنشآت القائمة.

يجب تكوين لجان لفض المنازعات بين المستثمرين وبين أي من
الجهات الإدارية أو بين المؤسسات الرياضية وغيرها من المؤسسات
والمشروعات الأخرى وفي حالة رفض احد أطراف النزاع التوصية التي
توصي بها لجنة المنازعات يعرض الموضوع علي اللجنة الوزارية المشكلة
بقرار من مجلس الوزراء بالإضافة إلي وجود مجلس يضم ممثلين عن
المستثمرين وأهل الخبرة والجهات التي تقدم خدمات للمستثمرين
وأصحاب المشروعات الرياضية والغير رياضية.

الاستخلاصات والتوصيات

الاستخلاص:

من عرض ومناقشة النتائج نستخلص الآتي:

- بالنسبة للمحور الأول : ضمانات الاستثمار في المؤسسات الرياضية:

- اتفقت آراء عينة البحث على لا يجوز تأميم الشركات أو المشروعات الرياضية أو مصادرتها، وفرض الحراسات بالطريق الإداري على الشركات أو المشروعات والمنشآت الرياضية أو الحجز على أموالها أو الاستيلاء أو التحفظ عليها أو تجميدها أو مصادرتها والتدخل في تسعير المنتجات والخدمات الرياضية لهذه المشروعات.
- ولا يجوز لأية جهة إدارية إلغاء أو إيقاف الترخيص للانتفاع بالعقارات التي رخص بالانتفاع بها للمشروعات الرياضية.
- واتفقت أيضا عينة البحث على أن يكون للشركات أو المشروعات الرياضية الحق في تملك أراضي البناء والعقارات لمباشرة نشاطها والتوسع فيه.
- وعلى أحكام قانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم 8 لسنة 1997 ولائحته التنفيذية رقم 1247 لسنة 2004 على جميع الشركات والمشروعات في المؤسسات الرياضية.

- بالنسبة للمحور الثاني: حوافز الاستثمار في المؤسسات الرياضية:

أ - الإعفاءات الضريبية:

- اتفقت آراء عينة البحث - على الإعفاء من ضريبة إيرادات النشاط التجاري والصناعي في مجالات التربية البدنية والرياضية.
- تسري مدد الإعفاء مثل المنصوص عليها في المادتين 16، 17 من القانون رقم 8 لسنة 1997 ولائحته التنفيذية رقم 1247 لسنة 2004، وإعفاء أرباح الشركات والمنشآت والمشروعات الرياضية وأنصبة الشركاء فيها وذلك لمدة خمس سنوات تبدأ من أول سنة مالية تالية لبداية الإنتاج أو مزاولة النشاط، وعشرة سنوات للشركات والمنشآت والمشروعات الرياضية داخل المناطق الصناعية الجديدة.
- واتفقت أيضا آراء عينة البحث على عبارات هذا المحور الخاص بجزء الإعفاءات الضريبية.

ب - تخصيص الأراضي للمشروعات الرياضية:

- اتفقت آراء عينة البحث على تخصيص الأراضي المملوكة للدولة أو للأشخاص الاعتبارية العامة للشركات والمنشآت أو المشروعات الرياضية التي تقام في مناطق معينة في المجالات المحددة في المادة رقم (1) من القانون رقم 8 لسنة 1997 وذلك دون مقابل وطبقا للإجراءات المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية.

ج - المناطق الحرة :

- اتفقت آراء عينة البحث - على إنشاء المناطق الحرة التي تشمل مدينة بأكملها بقانون وقرار من مجلس الوزراء وذلك لإقامة المشروعات ومنها المشروعات الرياضية.
- وقد تكون خاصة لمشروع أو مشروعات رياضية فقط.
- ووافقت على العبارات الخاصة بالإجراءات المتعلقة بتنظيم العمل والتيسيرات للمشروعات العامة أو الرياضية في تلك المناطق أو المدن الحرة، وذلك وفقا لما جاء في القانون رقم 8 لسنة 1997 ولائحته التنفيذية.

د - تيسيرات إجراءات الاستثمار:

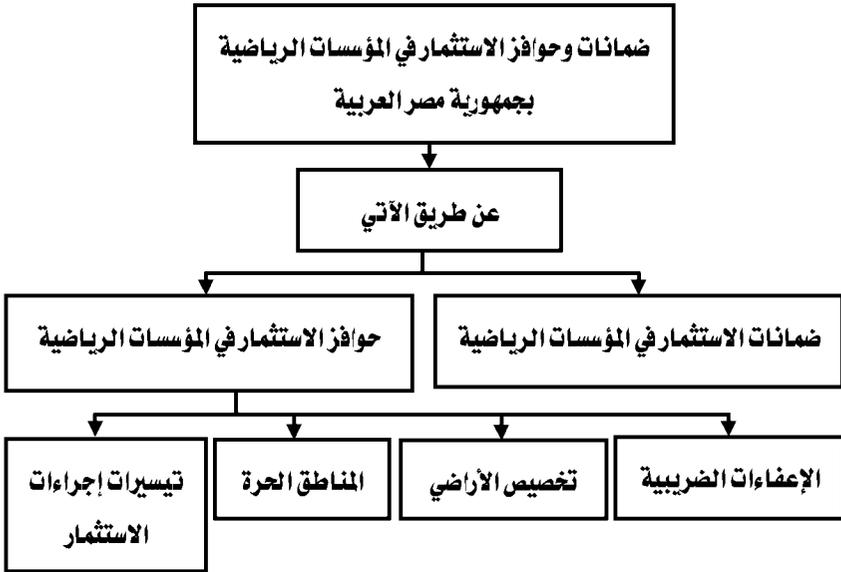
- اتفقت آراء عينة البحث على انه يجوز تحديد رأس المال للشركات أو المشروعات الرياضية الخاضعة لقانون رقم 8 لسنة 1997.
- لا يجوز فرض رسوم ومقابل خدمات على المشروعات الرياضية إلا بعد اخذ رأي مجلس إدارة الهيئة وموافقة مجلس الوزراء .
- هيئة الاستثمار هي المختصة بجمع وتوفير البيانات والمعلومات المتعلقة بالاستثمار ومتابعة تحديثها في مجالات التربية البدنية والرياضية.
- إعداد الهيئة نماذج موحدة لطلبات الاستثمار ووفقا لطبيعة كل نشاط في المجالات الرياضية.
- واتفقت العينة أيضا على العبارات المتعلقة بجميع التيسيرات وإجراءات الاستثمار في المشروعات الرياضية وذلك استرشاداً بما جاء في القانون رقم 8 لسنة 1997 الخاص بضمانات وحوافز الاستثمار.

التوصيات:

من عرض ومناقشة النتائج واستخلاصات البحث نوصي بالآتي:

أولاً: بالنسبة للمسؤولين - بالمجلس القومي للرياضة -
وبالمجلس القومي للشباب - واللجنة الأولمبية المصرية والاتحادات
الرياضية المصرية والأندية ومراكز الشباب - ضرورة تطبيق النموذج
المقترح الناتج من نتائج البحث.

ثانياً: النموذج المقترح:



**ثالثاً: لتطبيق النموذج المقترح ضرورة الاسترشاد بنتائج
محاورة استبيان البحث مرفق رقم (3)**

المراجع

أ- المراجع العربية:

- 1) أحمد حمد السمان: مبادئ الاقتصاد، دار الاتحاد الأخرى للطباعة، القاهرة، 1991.
- 2) أحمد عبد الفتاح سالم: الآثار الاقتصادية والاجتماعية لخصخصة الأندية الرياضية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية الرياضية للبنين، جامعة حلوان، القاهرة. (2004)
- 3) أشرف العجلى: معوقات الاستثمار فى المجال الرياضى فى جمهورية مصر العربية، رسالة ماجستير، كلية التربية الرياضية للبنين، جامعة حلوان، القاهرة. (1999)
- 4) أشرف محمد عنتر إستراتيجية خصخصة كرة القدم بجمهورية مصر العربية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية الرياضية بنين، جامعة الزقازيق. (2006)

5) أمانى عاطف سليم: دراسة طرق التخطيط فى مجال تسويق البطولات بالأندية الرياضية بمصر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية الرياضية، جامعة طنطا. (2003)

6) آمنه مصطفى الشبكشكى: بممارسة الأنشطة الترويحية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية الرياضية للبنين، جامعة حلوان، حلوان. (1991)

7) حسام رضوان كامل: اقتصاديات الاتحادات الرياضية الاولمبية المصرية "دراسة تحليلية"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية الرياضية للبنين، جامعة حلوان، القاهرة. (2000)

8) حسن أحمد الشافعى: دراسات الجدوى والمشروعات الصغيرة فى التربية البدنية والرياضة، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية. (2005)

9) حسن أحمد الشافعى: الاستثمار والتسويق فى التربية البدنية والرياضة، الإسكندرية، سيدى بشر دار الوفاء للطباعة والنشر. (2006)

10) حسن أحمد الشافعى، التّأجير التّمويلى كمصدر دنيا محمد عادل: للاستثمار فى المؤسسات الرىاضية، المؤتمر العلمى الدولى الثامن بكلية التجارة الأساليب غير التقليدية لتمويل التنمية المستدامة، أكتوبر 2008، جامعة الإسكندرية.

11) خالد ابراهيم عبد العاطى: أساليب مقترحة لتسويق البطولات الرىاضية بجمهورية مصر العربية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية الرىاضية للبنين، جامعة حلوان، القاهرة. (2000)

12) خالد حسن أبو شعيشع: دور التمويل الأهلى فى تحقيق أهداف النشاط الرىاضى لبعض الأندية الكبرى بجمهورية مصر العربية، كلية التربية الرىاضية للبنات، جامعة الإسكندرية. (2004)

13) داليا سعيد البنا: قياس مدركات وممارسات الأطراف ذات العلاقة بالتسويق الرىاضى فى بعض الأندية الرىاضية الكبرى، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية الرىاضية للبنات، جامعة الإسكندرية. (2005)

14) دعاء محمد عابدين: إستراتيجية تسويقية خدمية للاتحاد الرياضى المصرى للرماية بالقوس والسهم، كلية التربية الرياضية للبنات، جامعة الإسكندرية. (2005)

15) سارى أحمد حمدان، أساليب التسويق من خلال الأنشطة الرياضيه كما يراها رجال الأعمال فى الأردن، المؤتمر العلمى التقنيه البشرية والأساليب الرياضيه التعميمات والطموحات، كلية التربية الرياضيه للبنين، جامعة حلوان. (1996)

16) سمير محمد صلاح عبد السلام: جدوى الاستثمار الرياضى فى مجال السباحة، رساله ماجستير غير منشوره، كلية التربية الرياضيه للبنين، جامعة الزقازيق. (2008)

17) سهير مختار مصطفى: دراسات تحليليه للخطط الاستثماريه فى الزراعه المصريه، رساله دكتوراه، كلية الزراعه جامعه القاهره. (1993)

18) السيد سيد عبد الجواد: حول إمكانيات كلية التربية الرياضيه ببورسعيد فى مجال تسويق

الخدمات الرياضية، المؤتمر القومى
الأول لتسويق الخدمات الجامعية
تجارب واجتهادات، كلية التجارة،
جامعة القاهرة. (1991)

19) عبد الله عيد مبارك
العوامل المؤثرة على اقتصاديات إدارة
النندية الرياضية بدولة الكويت، ،
رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية
التربية الرياضية للبنين، جامعة
حلوان، القاهرة. (2002)

20) عطية سعد سعد على
استثمار الأندية المصرية لنشاط
كرة القدم اقتصاديا، رسالة
ماجستير غير منشورة، كلية التربية
الرياضية للبنين، جامعة الزقازيق.
(2006)

21) على عباس السنداوى:
تحليل الوضع الراهن للاستثمار فى
الأندية الرياضية بمملكة البحرين،
كلية التربية، جامعة البحرين.
(2003)

22) عليه عبد المنعم حجازى،
إستراتيجية للتسويق الرياضى
والاستثمار بالمؤسسات الرياضية
المختلفة فى ضوء التحولات الاقتصادية
المعاصرة، دار الوفاء لدنيا الطباعة
والنشر، الإسكندرية. (2009)

23) فتحى توفيق فتحى: تقويم نتائج بعض الاتحادات الرياضية فى ضوء إدارة مصادر التمويل، كلية التربية الرياضية مدينة السادات، جامعة المنوفية. (2004)

24) كاظم جاسم العيساوى: دراسات الجدوى الاقتصادية وتقويم المشروعات، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان. (2001)

25) ماهر محمد السيد: واقع التسويق الرياضى بالأندية الرياضية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية الرياضية، جامعة طنطا. (2005)

26) محمد أحمد رمادى: لجنة تسويقية مقترحة بالاتحادات الرياضية الاولمبية بجمهورية مصر العربية، كلية التربية الرياضية للبنات، جامعة الإسكندرية. (2006)

27) محمد رجب أحمد جبريل: الخطة الإستراتيجية لتسويق البطولات والمباريات الرياضية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية الرياضية للبنين، جامعة حلوان، القاهرة. (2006)

33) هشام حسين علام: مشروع الخصخصة بالأندية المصرية، المجلة العلمية، كلية التربية الرياضية بنين، المجلد 96، العدد 116، جامعة الزقازيق. (2004)

34) وليد أحمد سامي: تقييم أساليب تسويق أنشطة الترويج الرياضية فى بعض المؤسسات الرياضية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية الرياضية للبنين، جامعة حلوان، القاهرة. (2000)

35) يحيى فكرى محمد : دور كليات التربية الرياضية فى تسويق الخدمات الرياضية، مجلة كلية التربية الرياضية للبنين، جامعة طنطا. (1993)

36) قانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم 8 لسنة 1997م ولائحته التنفيذية قرار رقم 1247 لسنة 2004م.

37) قانون رقم 83 لسنة 2002م المناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة ولائحته التنفيذية.

38) قرار 40 لعام 1991م الخاص بالصندوق الاجتماعى للتنمية.

39) قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة رقم 159 لسنة 1981م والصادر بقرار رقم 96 لسنة 1982م.

40) قانون رقم 203 لسنة 1991م قانون شركات قطاع الأعمال العام ولائحته التنفيذية رقم 159 لسنة 1991م.

41) قانون رقم 141 لسنة 2004م قانون تنمية المنشآت الصغيرة ولائحته التنفيذية.

بالمراجع الأجنبية:

42) Bitts, B.G. & Stotler .D.K: Fund amentals of sports Marketing Fitness information technology, INC Morgan town. (1996)

43) Chantal Malenfant: Economy of Sports in France Research, France. (1996)

44) Daniel –Krraker: The economics of sports program for the news rules Project at institute U.S.A. (1995)

45) Gage, St .: Structures, Activates and out Comes Marketing Amanast selected rational sport Organization ,micro form Publication, institure for sport and Human per for manse 2 murofches. (1994)

46) Gundogan, N: Marketing Effectiveness and Promotional Stages in national Collegial athletic association division in basketball programs micro form publication,U.S.A. (1996)

- 47) Hofacre: Demographic change in U.S into the twenty first century, sport, marketing quarterly, vol, 4 (1992)
- 48) Huggins, M.H.: Marketing research must for Ever sport Organization, Sport Marketing Quarterly. (1992)
- 49) Jane Adams: Sport Sponsorship in Britain the Ynstitute of Sport Sponsorship, Britain. (1997)
- 50) Kenneette, P.A. and Others: Market Segmentalioin in the sport industry international – Sport – Journal, (1) 54 – 62 refs 16. (1997)
- 51) Sheffield Hallam: The Economic Impact of major sports Events Abase Study of Sheffield, ph.D. Yugoslavia. (2000)
- 52) Steven. R.C: sport marketing Among Colleges and universities Sport Marketing Quarterly, Refs, monitorial. (1995)
- 53) Wladimir Anderfp: Sports Financing in Europe, Tow, RDS. Atfonsiormation in the 21 The century. (2004)
- 54) Yianakis, A.: Applicahians of sport Sociology to Sport and tesiure marketing and market research unpublished paper, Rets 19. (1996)

ملخص البحث

بحث " ضمانات وحوافز الاستثمار في المؤسسات الرياضية بجمهورية مصر العربية" (*)

استهدفت هذه الدراسة إلى التعرف وتحديد ضمانات وحوافز الاستثمار للمشروعات في المؤسسات الرياضية بجمهورية مصر العربية وذلك من خلال:

- تحديد ضمانات الاستثمار في المؤسسات الرياضية، الشركات أو المشروعات والمنشآت الرياضية التي يسري عليها أحكام قانون الاستثمار - حوافز الاستثمار في المؤسسات الرياضية من: الإعفاءات الضريبية- المناطق الحرة- تخصيص الأراضي - تيسيرات إجراءات الاستثمار.
- تم استخدام المنهج الوصفي المسحي والمقابلة الشخصية واستمارة الاستبيان كأدوات جمع البيانات، وتم تطبيقها على عينة تمثل الإدارة العليا من بعض المؤسسات الرياضية بجمهورية مصر العربية، واستخدام الطرق الإحصائية المناسبة.
- وتوصلت الدراسة إلى وضع نموذج مقترح لضمانات وحوافز الاستثمار في المؤسسات الرياضية بجمهورية مصر العربية، وضرورة الاسترشاد به لوضع نظام قانوني مهتدياً بأحكام قانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم 8 لسنة 1997 ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم 1247 لسنة 2004م.

(*) أ.د/ حسن أحمد عطية الشافعي: أستاذ ورئيس قسم الإدارة الرياضية - كلية التربية الرياضية للبنات - جامعة الإسكندرية - جمهورية مصر العربية
د / نادي أحمد علي عبد المجيد: دكتوراه الفلسفة في التربية البدنية والرياضة - قسم الإدارة الرياضية - كلية التربية الرياضية للبنات - جامعة الإسكندرية - جمهورية مصر العربية

RESEARCH SUMMARY

Research of "Guarantees and Incentives Investment in Sports Organizations at Arab Republic of Egypt"^(*)

This research aimed to identify and determine the investment incentives and guarantees for projects in the institutions of sports at the Arab Republic of Egypt, through:

- Identification of investment guarantees in sports organizations, companies or projects and sports facilities to which it applies the provisions of the law of investment - investment incentives in the institutions of sports: the tax exemptions - free zones - the allocation of land - facilities investment procedures.
- Descriptive approach was used as the scanning form, personal interview and questionnaire as data collection, and was applied to a representative sample of the senior management of some sports organizations at Arab Republic of Egypt, and the use of appropriate statistical methods.
- The research had proposed to develop a model for investment guarantees and incentives in the sports institutions at Arab Republic of Egypt, and be guided by the need to develop a legal system guided by the provisions of the Law on Investment Guarantees and Incentives No. 8 for the year 1997 and its implementing regulations issued by the decision of the President of the Council of Ministers No. 1247 of 2004.

(*) Prof..Dr.**Hassan Ahmed Alshafey** –Head and Prof .Dr of Sports Administration .Faculty of Physical Education for Girls-Alexandria University

Dr.**Nady Ahmed Aly Abd Elmgeid**-PHD of Physical Education

مرفق رقم (1)

استمارة الاستبيان

يقوم الباحثان بإعداد بحث في الإدارة الرياضية وموضوعه ضمانات وحوافز الاستثمار في المؤسسات الرياضية بجمهورية مصر العربية.

ويتطلب تحقيق أهداف البحث إعداد استمارة استبيان لجمع البيانات اللازمة من المسؤولين أعضاء مجلس إدارة الأندية والمجلس القومي للرياضة ولما لسيادتكم من خبرة في هذا المجال لذا يأمل الباحثان من سيادتكم التكرم بإبداء الرأي حول مدى مناسبة محاور الاستبيان لموضوع البحث ومدى ملائمة العبارات المدرجة تحت كل محور.

ويتقدم الباحث لسيادتكم بجزيل الشكر علي آرائكم العلمية

لإثراء البحث

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام والتقدير،،،،

موضوع البحث

الاستثمار هو استخدام المال أو تشغيله بقصد تحقيق هذا الاستخدام فيكثر المال وينمو "مجمع اللغة العربية 1997" (حسن الشافعي الاستثمار والتسويق 2006). والاستثمار أحد الوسائل الأساسية لتنفيذ برنامج التنمية ومن أهم العوامل المؤثرة على التغيير البنائى للاقتصاد الوطنى).

والاستثمار فى المؤسسات الرياضية يهدف زيادة رأس المال للمؤسسات الرياضية عن طريق توظيف رأس المال من خلال المؤسسات الرياضية عن طريق الأنشطة الرياضية المختلفة مما يؤدي إلى تبادل المنفعة بين المستثمرين لاستثمار أموالهم وبين المؤسسات الرياضية المختلفة لاستثمار إمكاناتهم المادية والبشرية اللازمة للأنشطة الرياضية (اللاعب - الإدارى - الجمهور). (حسن الاستثمار والتسويق 2006).

وللإستثمار فى المؤسسات الرياضية أهداف تتركز فى تحقيق العائد أو الربح المادى عن طريق المشروعات المختلفة فى مجالات التربية البدنية والرياضة، والمحافظة على قيمة الأصول أو المحافظة على قيمة رأس المال الأسمى للمستثمر فى المشروع، وضمان السيولة النقدية اللازمة من الأهداف الأخرى للمستثمر لتغطية متطلبات العمل وعملية الإنتاج وتغطية حالات الطوارئ. (العيساوى 2001) (حسن الاستثمار 2006).

جدول رقم (1)
المحور الأول: ضمانات الاستثمار في المؤسسات الرياضية

م	العبارات	نعم	إلى حد ما	لا
1	لضمانات الاستثمار للمؤسسات الرياضية - يراعي الآتي: - لا يجوز تأمين الشركات أو المشروعات أو المنشآت الرياضية أو مصادراتها (مادة 8 من قانون رقم 8 لسنة 1997			
2	- لا يجوز فرض الحراسات بالطريق الإداري على الشركات أو المشروعات والمنشآت الرياضية أو حجز علي أموالها أو الاستيلاء أو التحفظ عليها أو تجميدها أو مصادراتها. مادة 9 من قانون رقم 8 لسنة 1997			
3	- لا يجوز لأية جهة إدارية التدخل في تسعير المنتجات الرياضية أو الخدمات الرياضية للمشروعات أو الشركات. مادة 10 من قانون رقم 8 لسنة 1997			
4	- لا يجوز لأي جهة إدارية إلغاء أو إيقاف التنفيذ بالانتفاع بالعقارات التي رخص بالانتفاع بها للشركة أو المشروع أو المنشأة الرياضية أو بعضها إلا في حالة مخالفة شروط الترخيص مادة 11 من قانون رقم 8 لسنة 1997			

تابع جدول رقم (1)

المحور الأول: ضمانات الاستثمار في المؤسسات الرياضية

م	العبارات	نعم	إلى حد ما	لا
5	- يكون للشركات أو المشروعات والمنشآت الرياضية الحق في تملك أراضي البناء والعقارات المبنية اللازمة لمباشرة نشاطها والتوسع في أيا كانت جنسية الشركاء أو محال إقامتهم وانسب مشاركتهم (مادة 12 قانون رقم 8 لسنة 1997			
6	- عدم الإخلال بأحكام القوانين واللوائح والقرارات المنظمة للاستيراد. مادة 13 قانون رقم 8 لسنة 1997			
7	- لا تخضع شركات المساهمة أو التوصية بالأل سهم أو ذات المسؤولية المحدودة التي يقصر نشاطها علي المجالات المشار إليها في المادة (1) من هذا القانون لإحكام المواد 17،18،19،41			
8	مادة (1) نصت علي: تسري أحكام هذا القانون علي جميع الشركات والمنشآت لمزولة نشاطها في أي من المجالات الآتية: - استصلاح واستزراع الأراضي البور والصحراوية - الإنتاج الحيواني والداجني والسمك. - الصناعة والتعدين. - الفنادق والموتيلات والشقق الفندقية والقرى السياحية والنقل السياحي والرياضية السياحية.			

تابع جدول رقم (1)

المحور الأول: ضمانات الاستثمار في المؤسسات الرياضية

م	العبارات	نعم	إلى حد ما	لا
	<p>- النقل المبرد والثلاجات الخاصة بحفظ الحاصلات الزراعية والمنتجات الصناعية والمواد الغذائية ومحطات الحاويات وصوامع الغلال.</p> <p>- النقل الجوي وخدماته.</p> <p>- النقل البحري لأعالي البحار.</p> <p>- الخدمات البترولية لأعمال الحفر ولاستكشاف ونقل وتوصيل الغاز.</p> <p>- الإسكان غير الإداري.</p> <p>- البنية الأساسية - مياه الشرب - صرف - كهرباء - طرق واتصالات.</p> <p>- المستشفيات والمراكز الطبية التي تقدم 10 % بالمجان.</p> <p>- التأجير التمويلي.</p> <p>- ضمان الاككتاب في الأوراق المالية.</p> <p>- رأس المال المخاطر.</p> <p>- إنتاج برامج وأنظمة الحسابات الآلية.</p> <p>- المشروعات الممولة من الصندوق الاجتماعي.</p> <p>المشروعات أو الشركات أو المنشآت الرياضية في مختلف مجالاتها (الإدارة - التعليم - التدريب - الترويج).</p>			

تابع جدول رقم (1)

المحور الأول: ضمانات الاستثمار في المؤسسات الرياضية

م	العبارات	نعم	إلى حد ما	لا
1	<p>نصت مادة (17) من قانون رقم 8 لسنة 1997 علي:</p> <p>- تعفي من الضريبة علي إيرادات النشاط التجاري والصناعي أو الضريبة علي أرباح شركات الأموال بحسب الأحوال وأرباح الشركات والمنشآت التي تمارس نشاطها خارج الوادي القديم وكذلك أنصبة الشركاء فيها ، يستوي في ذلك أن تكون منشأة خارج هذا الوادي أو منقولة منها ولذلك لمدة 20 سنة تبدأ من أول سنة مالية تالية ببداية الإنتاج أو مزاولة النشاط</p> <p>- ويصدر بتجديد المناطق التي يسري عليها هذا النص قرار من مجلس الوزراء</p>			

تابع جدول رقم (1)

المحور الأول: ضمانات الاستثمار في المؤسسات الرياضية

م	العبارات	نعم	إلى حد ما	لا
2	<p>- نصت مادة 18 من قانون رقم 8 لسنة 1997 علي</p> <p>- تستكمل الشركات والمنشآت والمشروعات الممولة من الصندوق الاجتماعي للتنمية القائمة في تاريخ العمل بهذا القانون والتي تزاوّل نشاطها في المجالات المشار إليها في المادة (1) من هذا القانون، ومدة الإعفاء المنصوص عليها في المادتين السابقتين إذا كانت مدد الإعفاء المقررة لها لم تنتهي في ذلك التاريخ.</p>			
3	<p>- نصت مادة 19 من قانون رقم 8 لسنة 1997 علي</p> <p>- في تطبيق أحكام المواد السابقة تشمل السنة الأولى للإعفاء المدة من بدء الإنتاج أو مزاولة النشاط بحسب الأحوال حتى نهاية السنة المالية التالية بذلك.</p> <p>- وعلي الشركة أو المنشأة أخطار الجهة الإدارية المختصة بتاريخ بدء الإنتاج أو مزاولة النشاط خلال شهر من ذلك التاريخ .</p>			
4	<p>- نصت المادة 41 من قانون رقم 8 لسنة 1997 علي</p> <p>- لا يجوز لأي شخص أن يزاوّل مهنة أو حرفة في المنطقة الحرة العامة لحسابه بصفة دائمة إلا بعد الحصول علي تصريح بذلك من رئيس مجلس إدارتها طبقا للشروط والأوضاع التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون وبعد سداد الرسم الذي تحدده هذه اللائحة بما لا يجوز 500 جنية سنويا</p>			

جدول رقم (2)
المحور الثاني: حوافز الاستثمار في المؤسسات الرياضية

م	العبارات	نعم	إلى حد ما	لا
2	أ - الإعفاءات الضريبية للمؤسسات الرياضية يراعي الآتي: - تعفي من الضريبة علي إيرادات النشاط التجاري والصناعي الرياضي أو الضريبة علي أرباح شركات الأموال بحسب الأحوال - أرباح الشركات والمنشآت والمشروعات الرياضية وأنصبة الشركاء فيها وذلك لمدة خمس سنوات تبدأ من أول سنة مالية - تالية لبداية الإنتاج أو مزاولة النشاط			
3	- تسري مدد الإعفاء المنصوص عليها في المادتين (16،17) علي الشركات والمنشآت الرياضية الممولة من الصندوق الاجتماعي للتنمية 0 قانون رقم 8 لسنة 1997			
4	- عشرة سنوات للشركات والمنشآت والمشروعات الرياضية داخل المناطق الصناعية الجديدة. مادة 16 من قانون لرقم 8 لسنة 1997			
5	- أرباح الشركات والمنشآت والمشروعات الرياضية التي تمارس نشاطها خارج الوادي القديم وكذلك أنصبة الشركات فيها. لمدة عشرين سنة تبدأ من أول سنة مالية. تالية لبداية الإنتاج أو مزاولة النشاط. مادة 17 من قانون رقم 8 لسنة 1997			

تابع: جدول رقم (2)
المحور الثاني : حوافز الاستثمار في المؤسسات الرياضية

م	العبارات	نعم	إلى حد ما	لا
6	- علي الشركة أو المنشأة أو المشروعات الرياضية إخطار الجهة الإدارية المتخصصة بتاريخ بدء الإنتاج أو مزاولة النشاط خلال شهر من ذلك التاريخ حتى تطبيق الإعفاءات. مادة 19 من القانون رقم 8 لسنة 1997			
7	- تعفي من ضريبة الدمغة ومن رسوم التوثيق والشهر عقود تأسيس الشركات والمنشآت والمشروعات الرياضية وعقود القرض والرهن المرتبطة بأعمالها وذلك لمدة خمس سنوات من تاريخ قيدها في السجل التجاري. مادة 20 من قانون 8 لسنة 1997			
8	- يعفي من الضريبة علي أرباح شركات الأموال مبلغ يعادل نسبة من رأس المال المدفوع تحدد سعر البنك المركزي المصري للإقراض والخصم عن سنة المحاسبة وذلك بشرط أن تكون الشركة من الشركات المساهمة أو أسهمها مقيدة بأحدي بورصات الأوراق المالية مادة 21 من قانون رقم 8 لسنة 1997			
9	- تعفي من الضريبة علي إيرادات رؤوس الأموال المنقولة عوائد السندات وصكوك التمويل والأوراق المالية الأخرى المماثلة التي تصدرها شركات المساهمة بشرط أن تطرح في اكتتاب عام وان تكون مقيدة بأحدي بورصات الأوراق المالية. مادة 22 من قانون رقم 8 لسنة 1997			

تابع: جدول رقم (2)
المحور الثاني : حوافز الاستثمار في المؤسسات الرياضية

م	العبارات	نعم	إلى حد ما	لا
10	- تسري علي الشركات أو المنشآت أو المشروعات الرياضية أحكام المادة (4) من قانون تنظيم الإعفاءات الجمركية الصادر بالقانون رقم 186 لسنة 1986 الخاصة بتحصيل ضريبة جمركية بفئة موحدة مقدارها 5% من القيمة علي جميع ما تستوردة من آلات ومعدات وأجهزة لازمة لإنشائها. مادة من قانون رقم 8 لسنة 1997			
11	- تعفي من الضريبة المنصوص عليها في المادة (16) من هذا القانون التوسعات التي توافق عليها الجهة الإدارية وذلك لمدة خمس سنوات أو يسري علي هذه التوسعات الإعفاءات المنصوص عليها في المادتين (20،23) من هذا القانون 0 مادة 23 مكرر من قانون رقم 8 لسنة 1997			
12	- تعفي الإرباح الناتجة من اندماج الشركات أو المشروعات الرياضية أو تقسيمها أو تغيير شكلها القانوني من الضرائب والرسوم التي تستحق بسبب الاندماج أو التقسيم أو تغيير الشكل القانوني مادة (24) من القانون رقم 8 لسنة 1997			
13	- تعفي الشركة و المنشآت أو المشروعات الرياضية الدامجة والمندمجة أو التي يتم تقسيمها أو تغيير شكلها القانوني بالإعفاءات المقررة لها قبل الاندماج أو التقسيم أو تغيير الشكل القانوني إلي أن تنتهي مدد الإعفاء الخاصة بها ولا يترتب علي الاندماج أو التقسيم أو تغيير الشكل القانوني أية إعفاءات ضريبية جديدة مادة 25 من قانون 8 لسنة 1997			

تابع: جدول رقم (2)
المحور الثاني: حوافز الاستثمار في المؤسسات الرياضية

م	العبارات	نعم	إلى حد ما	لا
15	<p>- تخصيص الأراضي:</p> <ul style="list-style-type: none"> • يجوز بقرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح الوزير المختص تخصيص الأراضي المملوكة للدولة أو للأشخاص الاعتبارية العامة للشركات و المنشآت أو المشروعات الرياضية التي تقام في مناطق معينة في المجالات المحدودة في المادة (1) من قانون رقم 8 لسنة 1997 وذلك دون مقابل وطبقا للإجراءات المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية لهذا القانون مادة 28 من قانون رقم 8 لسنة 1997 			

جدول وتم (3)
المحور الثاني : حوافز الاستثمار في المؤسسات الرياضية

م	العبارات	نعم	إلي حتما	لا
16	<p>- المناطق الحرة</p> <p>- يكون إنشاء المناطق الحرة التي تشمل مدينة بأكملها بقانون وقرار من مجلس الوزراء وذلك لإقامة المشروعات</p> <p>- يجوز بقرار من الجهة الإدارية إنشاء مناطق حرة خاصة تقتصر كل منها علي مشروع واحد 0مادة 29 من قانون رقم 8 لسنة 1997</p>			
17	<p>تضع الجهة الإدارية المختصة السياسة التي تسير عليها المناطق الحرة وعلي الأخص:</p> <p>- وضع اللوائح والنظم اللازمة لإدارة المناطق الحرة.</p> <p>- وضع شروط منح التراخيص.</p> <p>- وشغل الأراضي والعقارات.</p> <p>- وقواعد دخول البضائع وخروجها وأحكام قيدها.</p> <p>- ومقابل شغل الأراضي.</p> <p>- وفحص المستندات والمراجعة.</p> <p>- والنظام الخاص برقابة هذه المناطق.</p> <p>- وحراستها وتحصيل الرسوم المستحقة للدولة (مادة 30 من قانون رقم 8 لسنة 1997</p>			
18	<p>- مراعاة الأحكام التي تقررها القوانين واللوائح بشأن منح تداول بعض البضائع والمواد.</p>			
20	<p>- كما لا تخضع للضريبة الجمركية والضريبة العامة علي المبيعات وغيرها من الضرائب والرسوم.</p>			

تابع جدول وقم (3)
المحور الثاني : حوافز الاستثمار في المؤسسات الرياضية

م	العبارات	نعم	إلي حدها	لا
21	- لا تخضع المشروعات الرياضية التي تقام في المناطق الحرة والإرباح التي توزعها لأحكام قوانين الضرائب والرسوم السارية في مصر.			
22	- تخضع لرسوم سنويا بمقدار (1%) من قيمة السلع لمشروعات التخزين.			
23	- و1% للمشروعات التي لا يتقيد نشاطها الرئيسي إدخال أو إخراج سلع (مادة 35 من قانون رقم 8 لسنة 1997).			
24	- يلتزم المرخص له بالتأمين علي المباني والآلات والمعدات ضد جميع الحوادث. (مادة 38 من قانون رقم 8 لسنة 1997)			
25	- دخول المناطق الحرة أو الإقامة فيها وفقا للشروط والأوضاع التي تحددها اللائحة التنفيذية لقانون رقم 8 لسنة 1997 مادة 39			
26	- لا تسري أحكام القانونين 173 لسنة 1958 باشتراط الحصول علي إذن قبل العمل بالهيئات الأجنبية و231 لسنة 1996 ببعض الأحكام الخاصة بتنظيم عمل المصريين لدي جهات أجنبية. مادة 40 من قانون رقم 8 لسنة 1997			
27	- عدم مزاولة أي شخص لمهنة أو حرفة في المنطقة الحرة لحسابه بصفة دائمة إلا بعد الحول علي تصريح بذلك. (مادة 41 من قانون رقم 8 لسنة 1997)			

تابع جدول وقم (3)
المحور الثاني : حوافز الاستثمار في المؤسسات الرياضية

م	العبارات	نعم	إلي حد ما	لا
28	- يحرر عقد العمل من العاملين في المناطق الحرة من أربع نسخ بيد كل طرف من الطرفين نسخة - نسخة لإدارة المنطقة - أخرى لمكتب العمل بالمنطقة - إذا كان العقد بلغة أجنبية - يرفق بكل نسخة - مترجمة (مادة 42) من قانون رقم 8 لسنة 1997			
29	- يخضع مجلس إدارة الجهة الإدارية المختصة بالقواعد المنظمة - لشئون العاملين في تلك المشروعات ولا تخضع المشروعات لأحكام القانون رقم 113 لسنة 1958 والمادة 24 والفصل الخامس من الباب الثالث من قانون العمل (مادة 43) من قانون رقم 8 لسنة 1997			
30	- تسري أحكام قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم 79 لسنة 1975 علي العاملين المصريين بالمشروعات التي تمارس نشاطها في المناطق الحرة. (مادة 44 من قانون رقم 8 لسنة 1997			
31	- يعاقب بغرامة لا تقل عن ألفي جنية ولا تجاوز خمسة آلاف جنية كل من خالف حكم المادة (41) من هذا القانون. (مادة 45 من قانون رقم 8 لسنة 1997)			

تابع: جدول وقم (3)
المحور الثاني : حوافز الاستثمار في المؤسسات الرياضية

م	العبارات	نعم	إلى حد ما	لا
24	- يلتزم المرخص له بالتأمين علي المباني والآلات والمعدات ضد جميع الحوادث. (مادة 38 من قانون رقم 8 - لسنة 1997)			
25	- دخول المناطق الحرة أو الإقامة فيها وفقا للشروط والأوضاع التي تحددها اللائحة التنفيذية لقانون رقم 8 لسنة 1997 مادة 39			
26	- لا تسري أحكام القانونين 173 لسنة 1958 باشتراط الحصول علي إذن قبل العمل بالهيئات الأجنبية و231 لسنة 1996 ببعض الأحكام الخاصة بتنظيم عمل المصريين لدي جهات أجنبية. مادة 40 من قانون رقم 8 لسنة 1997			
27	- عدم مزاوله أي شخص لمهنة أو حرفة في المنطقة الحرة لحسابه بصفة دائمة إلا بعد الحول علي تصريح بذلك. (مادة 41 من قانون رقم 8 لسنة 1997)			
28	- يحرر عقد العمل من العاملين في المناطق الحرة من أربع نسخ بيد كل طرف من الطرفين نسخة - نسخة لإدارة المنطقة - أخري لمكتب العمل بالمنطقة - إذا كان العقد بلغة أجنبية - يرفق بكل نسخة - مترجمة (مادة 42) من قانون رقم 8 لسنة 1997			

تابع: جدول وقيم (3)
المحور الثاني: حوافز الاستثمار في المؤسسات الرياضية

م	العبارات	نعم	إلى حد ما	لا
29	- يخضع مجلس إدارة الجهة الإدارية المختصة بالقواعد المنظمة - لشئون العاملين في تلك المشروعات ولا تخضع المشروعات لأحكام القانون رقم 113 لسنة 1958 والمادة 24 والفصل الخامس من الباب الثالث من قانون العمل (مادة 43) من قانون رقم 8 لسنة 1997			
30	- تسري أحكام قانون التأمين الاجتماعي الصادر بالقانون رقم 79 لسنة 1975 علي العاملين المصريين بالمشروعات التي تمارس نشاطها في المناطق الحرة. (مادة 44 من قانون رقم 8 لسنة 1997			
31	- يعاقب بغرامة لا تقل عن ألفي جنية ولا تجاوز خمسة آلاف جنية كل من خالف حكم المادة (41) من هذا القانون. (مادة 45 من قانون رقم 8 لسنة 1997)			
32	- تيسير إجراءات الاستثمار:- في الآتي.			
33	- يجوز تحديد رأس مال شركات أو المشروعات الرياضية الخاصة لهذه القانون. (مادة رقم 47 من قانون رقم 8 لسنة 1997).			
34	- تعرض الحكومة مشروعات القوانين واللوائح والقرارات المرتبطة بشئون الاستثمار علي مجلس إدارة الهيئة لإبداء الرأي (مادة 48).			

تابع: جدول وقم (3)
المحور الثاني : حوافز الاستثمار في المؤسسات الرياضية

م	العبارات	نعم	إلى حد ما	لا
35	- لا يجوز إصدار قرارات بتنظيم أنشاء وتشغيل المشروعات ولا يجوز فرض رسوم ومقابل خدمات عليها أو تعديلها إلا بعد اخذ رأي مجلس إدارة الهيئة وموافقة مجلس الوزراء (مادة 49)			
36	- الهيئة هي المختصة بجمع وتوفير البيانات والمعلومات المتعلقة بالاستثمار ومتابعة تحديثها (مادة 50)			
37	- تتشرك كل من الجهات الحكومية والهيئات الاقتصادية والخدمية والتي تتعامل مع المستثمرين والتي يصدرها بتجديدها قرار من رئيس مجلس الوزراء مكانا لها من بالهيئة وفي كل فرع من فروعها (مادة 51)			
63	- تعد الهيئة نماذج موحدة بطلبات الاستثمار وفقا لطبيعة كل نشاط (مادة 52)			
67	- يقدم المستثمرين إلى مكاتب الهيئة وفروعها طلبات تأسيس وتسجيل الشركات والمنشآت والمشروعات الرياضية - والحصول علي كافة التراخيص والموافقات من جميع الجهات الحكومية المختصة وكذلك طلبات تخصيص الأراضي وتوصيل المرافق والتعاقد عليها (مادة 53)			
68	- يقدم المستثمر إلى الهيئة أو احد فروعها طلبا علي النموذج الذي تعده لهذا الغرض مرفقا به المستندات التي تحددها (مادة 54)			

تابع: جدول وقيم (3)
المحور الثاني : حوافز الاستثمار في المؤسسات الرياضية

م	العبارات	نعم	إلى حد ما	لا
69	- تتولي الهيئة إصدار الترخيص النهائي في مدة لا تتجاوز 15 يوم من تاريخ استصدار كافة التراخيص والموافقات المطلوبة من الجهات المختصة (مادة 55)			
70	- للجهات المنوط بها منح التراخيص إقامة المشروعات حق التفتيش علي هذه المشروعات مادة (56)			
71	- للهيئة أن ترخص للشركات الأجنبية بإنشاء مكاتب تمثيل وفروع لها في المناطق الحرة (مادة 57)			
72	- يسدد المستثمر دفعة واحدة ما تفرضه التشريعات من الرسوم المقررة (مادة 58)			
73	- يكون التعاقد علي المرافق اللازمة لتنفيذ المشروعات من خلال مكاتب المنشأة في الهيئة وفرعها. (مادة 59)			
74	- يختص رئيس الهيئة أو من يفوضه بإصدار الشهادات اللازمة للتمتع بالإعفاءات الضريبية وأية إعفاءات أخرى (مادة 60)			
75	- لأصحاب المنشآت الصناعية الرياضية استيراد القوالب والاستمبات دون رسوم جمركية (مادة 61)			
76	- لمجلس الوزراء بناء علي عرض رئيس الهيئة تقدير حوافز إضافية للشركات ذات الشهرة العالمية (مادة 62)			

تابع: جدول وقيم (3)
المحور الثاني: حوافز الاستثمار في المؤسسات الرياضية

م	العبارات	نعم	إلى حد ما	لا
78	- في حالة مخالفة المشروع لأحكام القوانين واللوائح والقرارات يكون للجهات الإدارية إنذار المستثمر بإزالة أسباب المخالفة في مدة يحددها الإنذار (مادة 63)			
79	- يخطر المستثمر الهيئة بتاريخ بدء مزاولة النشاط في المنشآت الجديدة وعند التوسع في المنشآت القائمة (مادة 64)			
80	- استثناء من أحكام القانون رقم 7 لسنة 2000 في شأن لجان التوفيق في بعض المنازعات. تتولي مساعي تسوية النزاع بين المستثمر وبين أي من الجهات الإدارية لجنة تشكيل في الهيئة برأسه احد رجال القضاء بدرجة مستشار علي الأقل يتم اختياره وفقا لأحكام قانون السلطة القضائية - وعضوية ممثل لاتحاد النشاط المستثمر في وممثل الهيئة - وتباشر اللجنة عملها بناء علي طلب المستثمر			
81	- إذا لم يقبل أطراف النزاع التوصية يعرض علي اللجنة الوزارية المنصوص عليها في المادة 66 من هذا القانون (مادة 65)			
82	- يصدر رئيس مجلس الوزراء قرار بتشكيل لجنة وزارية للنظر فيما يقدم أو يحال إليها من شكاوى أو منازعات المستثمرين مع الجهات الإدارية مادة 66			

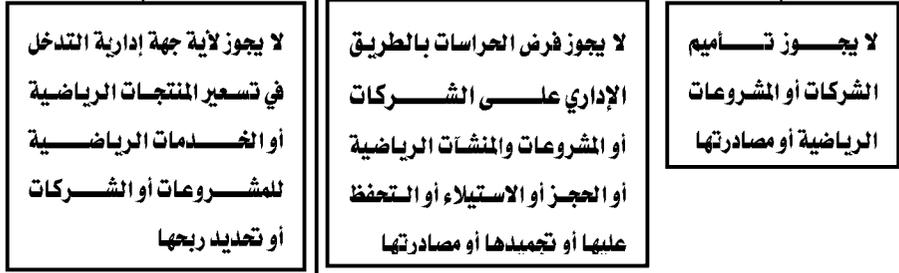
تابع: جدول وقيم (3)
المحور الثاني: حوافز الاستثمار في المؤسسات الرياضية

م	العبارات	نعم	إلى حد ما	لا
83	- يكون للهيئة مجلس وأمناء يضم ممثلين عن المستثمرين وأهل الخبرة والجهات التي تقدم خدمات للمستثمرين مادة 67			
85	- يضم ممثلاً لهيئة الميناء وخبراء في النقل البري أو البحري أو الجوي ممثلاً للهيئة للاستثمار والمناطق الحرة وممثلين للشركات والمنشآت العامة في الميناء (مادة 68)			
86	- لا تسري الأحكام المنظمة لشركات القطاع العام وقطاع الأعمال العام والعاملين فيها علي الشركات التي تنشأ طبقاً لأحكام هذا القانون وذلك أيأ كان طبيعة الأموال المساهمة أو صفة المساهمين في رؤوس أموالها مادة 69			
87	- يلغي كل نص يخالف أحكام هذا القانون رقم 8 لسنة 1997			

مرفق رقم (2)

المحور الأول: ضمانات الاستثمار في المؤسسات الرياضية

عن طريق الآتي



عن طريق الآتي



تابع المحور الأول : ضمانات الاستثمار في المؤسسات الرياضية

عن طريق الآتي

تعفى من الضريبة على إيرادات النشاط التجاري والصناعي أو الضريبة على أرباح شركات الأموال بحسب الأحوال ، أرباح الشركات والمنشآت التي تمارس نشاطها خارج الوادي القديم وكذا أنصبة الشركاء فيها ، يستوي في ذلك أن تكون منشأة خارج هذا الوادي أو منقولة فيها وذلك لمدة عشرين سنة تبدأ من أول سنة مالية تالية لبدية الإنتاج أو مزاولة النشاط - يدخل في هذا المشروعات والشركات الاستثمارية في المؤسسات الرياضية.

المشروعات أو الشركات أو المنشآت الرياضية في مختلف مجالاتها الإدارة- التعليم- التدريب- الترويج الرياضي .

- يصدر بتجديد المناطق التي يسري عليها هذا النص قرار من مجلس الوزراء .

عن طريق الآتي

لا يجوز لأي شخص مزاولة مهنة أو حرفة في المنطقة الحرة العامة بحسابه بصفة دائمة إلا بعد الحصول على تصريح بذلك من رئيس مجلس إدارتها طبقاً للشروط والأوضاع التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون وبعد سداد الرسم الذي تحدده هذه اللائحة بما لا يجاوز خمسمائة جنيهاً سنوياً.

تستكمل الشركات والمنشآت والمشروعات الرياضية الممولة من الصندوق الاجتماعي للتنمية القائمة في تاريخ العمل بهذا القانون والتي تزاول نشاطها في المجالات المشار إليها في مادة (1) من قانون (8) لسنة 1997 ومدة الإعفاء المنصوص عليها في المادتين السابقتين (16 ، 17) إذا كانت مدد الإعفاء المقررة لها لم تنته في ذلك التاريخ.

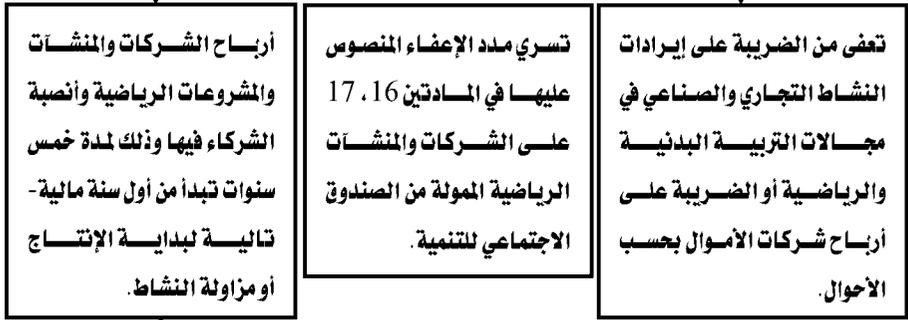
تستثنى شركات المساهمة من تطبيق أحكام القانون رقم 133 لسنة 1958 في شأن التعيين في وظائف شركات المساهمة والمؤسسات العامة من قانون العمل الصادر بالقانون رقم 137 لسنة 1981 مادة 15 .

تشمل السنة الأولى للإعفاء المدة من تاريخ بدء الإنتاج أو مزاولة النشاط بحسب الأحوال حتى نهاية السنة المالية التالية لذلك.

ثانياً: المحور الثاني: حوافز الاستثمار في المؤسسات الرياضية

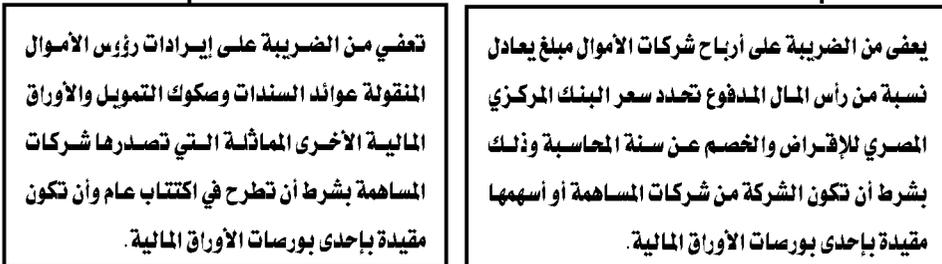
عن طريق الآتي

أ- الإعفاءات الضريبية



وعشرة سنوات للشركاء والمنشآت والمشروعات الرياضية داخل المناطق الصناعية الجديدة

عن طريق الآتي



تابع / المحور الثاني: حوافز الاستثمار في المؤسسات

عن طريق الآتي

يعفى من الضريبة على إيرادات النشاط التجاري والصناعي الرياضي أو الضريبة على أرباح شركات الأموال ناتج تقييم الحصص العينية التي تدخل في تأسيس شركات المساهمة أو التوصية بالأ سهم أو الشركات ذات المسئولية المحدودة أو في زيادة رأسمالها.

- تعفى من الضريبة المنصوص عليها في المادة (16) من قانون 8 لسنة 1997 التوسعات التي توافق عليها الجهة الإدارية - وذلك لمدة خمس سنوات أو تسري على هذه التوسعات الإعفاءات المنصوص عليها في المادتين (20، 23) من هذا القانون.

تسرى على الشركات أو المنشآت والمشروعات الرياضية أحكام المادة (4) من قانون تنظيم الإعفاءات بتحصيل ضريبة جمركية بفئة موحدة مقدارها 5% من القيمة على جميع ما تستورده من الآلات ومعدات وأجهزة لازمة لإنشائها.

تعفى الشركات والمنشآت أو المشروعات الرياضية الدامجة أو المندمجة أو التي يتم تقسيمها أو تغيير شكلها القانوني بالإعفاءات المقررة لها قبل الاندماج أو التقسيم أو تغيير الشكل القانوني إلى أن تنتهي مدد الإعفاء الخاصة بها ويترب على الاندماج أو التقسيم أو تغيير الشكل القانوني أية إعفاءات ضريبية جديدة.

تعفى الأرباح الناتجة عن اندماج الشركات أو المشروعات الرياضية أو تقسيمها أو تغيير شكلها القانوني من الضرائب والرسوم التي تستحق بسبب الاندماج أو التقسيم أو تغيير الشكل القانوني.

عن طريق الآتي

ج- المناطق الحرة

- يكون إنشاء المنطقة الحرة التي تشمل مدينة بأكملها بقانون وقرار من مجلس الوزراء وذلك لإقامة المشروعات ومنها المشروعات الرياضية.

- يجوز بقرار من الجهة الإدارية إنشاء مناطق حرة خاصة تقتصر كل منها على مشروع واحد، وقد يكون مشروعاً رياضياً.

- تضع الجهة الإدارية المختصة السياسة التي تسير عليها المناطق الحرة وعلى الأخص: * وضع اللوائح والنظم اللازمة لإدارة المناطق الحرة.

* وضع شروط منح التراخيص وشغل الأراضي والعقارات

ب- تخصيص الأراضي للمشروعات الرياضية

يجوز بقرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح الوزير المختص تخصيص الأراضي المملوكة للدولة أو للأشخاص الاعتبارية العامة للشركات والمنشآت أو المشروعات الرياضية التي تقام في مناطق معينة في المجالات المحددة في المادة رقم (1) من قانون رقم 8 لسنة 1997 وذلك دون مقابل وطبقاً للإجراءات المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية لهذا القانون.

تابع/ المحور الثاني: حوافز الاستثمار في المؤسسات الرياضية

تابع/ج- المناطق الحرة



تابع/ المحور الثاني: حوافز الاستثمار في المؤسسات الرياضية



تابع/ ثانيًا: المحور الثاني: حوافز الاستثمار في المؤسسات الرياضية

- يسرى على الاستثمار في المناطق الحرة أحكام المواد 8، 9، 10، 11، 12 من قانون رقم 8 لسنة 1997.

يعاقب بغرامة لا تقل عن ألفي جنية ولا تجاوز خمسة آلاف جنية كل من خالف حكم المادة (41) من هذا القانون. (رقم 8 لسنة 1997)

د- تيسيرات إجراءات الاستثمار في الآتي

- الهيئة هي المختصة بجمع وتوفير البيانات والمعلومات المتعلقة بالاستثمار ومتابعة تحديثها.

- يجوز تحديد رأس المال للشركات أو المشروعات الرياضية الخاضعة لهذا القانون رقم 8 لسنة 1997.

- تنشر كل من الجهات الحكومية والهيئات الاقتصادية والخدمية التي تتعامل مع المستثمرين والتي يصدر بتحديد قرار من رئيس مجلس الوزراء مكان لها بالهيئة وفي كل فرع من فروعها.

- تعرض الحكومة مشروعات القوانين واللوائح والقرارات المرتبطة بشئون الاستثمار على مجلس إدارة الهيئة لإبداء الرأي.

- تعد الهيئة نماذج موحدة لطلبات الاستثمار لطبيعة كل نشاط.

- لا يجوز إصدار قرارات بتنظيم إنشاء وتشغيل المشروعات ولا يجوز فرض رسوم ومقابل خدمات عليها إلا بعد أخذ رأي مجلس إدارة الهيئة موافقة مجلس الوزراء.

تابع/ المحور الثاني: حوافز الاستثمار في المؤسسات الرياضية

تابع/ د- تيسيرات إجراءات الاستثمار في الآتي:



تابع/ المحور الثاني: حوافز الاستثمار في المؤسسات الرياضية

تابع/ د- تيسيرات إجراءات الاستثمار في الآتي:

- يكون لكل ميناء بري أو بحري أو جوي مجلس رعاة يتولى متابعة تنفيذ برنامج تطوير إدارة الموانئ والإدارة الجمركية ودراسة مشاكله واقتراح الحلول اللازمة لها ووسائل الارتقاء بالخدمات التي يؤديها.

- يصدر بقرار من الوزير المختص

- يضم ممثلاً لهيئة وخبراء في النقل البري أو البحري أو الجوي وممثلاً لهيئة للاستثمار والمناطق الحرة وممثلين للشركات والمنشآت العاملة في الميناء.

- لا تسرى الأحكام المنظمة لشركات القطاع العام وقطاع الأعمال العام والعاملين فيها على الشركات التي تنشأ طبقاً لأحكام هذا القانون وذلك أيا كان طبيعة الأموال المساهمة أو صفة المساهمين في رؤوس الأموال.

- في حالة مخالفة المشروعات لأحكام القوانين واللوائح والقرارات يكون للجهات الإدارية إنذار المستثمر بإزالة أسباب المخالفة في مدة يحددها الإنذار.

- يخطر المستثمر الهيئة بتاريخ بدء مزاولة النشاط في المنشآت الجديدة وعند التوسع في المنشآت القائمة

- إذا لم يقبل أطراف النزاع التوصية يعرض على اللجنة الوزارية.

- يصدر رئيس مجلس الوزراء قراراً بتشكيل لجنة وزارية للنظر فيما يقدم أو يحال إليها من شكاوى أو منازعات المستثمرين من الجهات الإدارية.

- يكون لهيئة مجلس أمناء يضم ممثلين عن المستثمرين وأهل الخبرة والجهات التي تقدم خدمات للمستثمرين.

مرفق رقم 3

جدول بأسماء السادة الخبراء

م	اسم الخبير	اسم الجامعة	اسم الكلية	الوظيفة	(التخصص)
1	أ.د / كمال عبد الرحمن درويش	حلوان	تربية رياضية بنين	أستاذ متفرغ بقسم الإدارة الرياضية	إدارة رياضية
2	أ.د / إسماعيل حامد	حلوان	تربية رياضية بنين	أستاذ متفرغ بقسم الإدارة الرياضية	إدارة رياضية
3	أ.د / محمد الحماحي	حلوان	تربية رياضية بنين	أستاذ متفرغ بقسم الترويح	ترويح رياضي
4	أ.د / عفاف عبد المنعم درويش	الإسكندرية	تربية رياضية بنات	رئيس قسم الإدارة الرياضية	إدارة رياضية
5	أ.د / عايدة سيد خطاب	عين شمس	كلية التجارة	أستاذ متفرغ بقسم إدارة الأعمال	إدارة موارد بشرية
6	أ.د / عادل الزياتي	عين شمس	كلية التجارة	أستاذ متفرغ بقسم إدارة الأعمال	إدارة موارد بشرية
7	اللواء منير ثابت	-	-	رئيس اللجنة الاولمبية	-
8	أ.د / محمد حسن علاوي	حلوان	تربية رياضية بنين	أستاذ متفرغ بقسم علم النفس الرياضي	علم النفس الرياضي
9	أ / إبراهيم عطايا	المجلس القومي للرياضة		مدير الإدارة المركزية للأداء الرياضي	-
10	أ / زكريا عبد الشافي			مدير الإدارة العامة لبرامج الموهبة الرياضية	-